٤١٥

ح.ل حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية لابن الحاجب، تأليف عبد الغفور اللاري الحنفي (-٩١٢هـ).
بخط محمد بن عوض سنة ١٠٤٩هـ.
٨٢ ق ٢٦ س ٢٠,٥×١٤ سم
نسخة حسنة خطها معتاد، كلمة قوله بالحمرة، أوراقها
٣٧٥٦ منفرطة، طبع.
معجم المؤلفين ٥: ٤٦٩، الأزهرية ٤: ١٨٦
١- النحو، لغة عربية أ- اللاري، عبد الغفور اللاري -٩١٢هـ
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ.

---

حاشية على الفوائد الضيائية للجامي على الكافية
لابن الحاجب (ط)
اللاري، عبد الغفور اللاري – ٩١٢هـ
مخطوطة سنة ١٠٤٩هـ
لدينا نسخة بالقسم من القرن الثاني عشر الهجري تقديرا

حاشية مولانا [illegible] عبد الغفور على
شرح كافية ابن الحاجب لمنلا جامي
رحمهم الله تعالى
امين

ملا جامي حاشيه سي عبد الغفور

شبو كتاب الين مفتيسي شيخ محمد افندي مرحومك ورثه سي طرفندن
شكوري افندي مرحومك كتبخانه سنه وقف اولنمشدر
تبديل وتغيير اولنميه ۵ جمادي [illegible]

دالبهار زاده
[illegible]


مكتبة خزانة [illegible] قسم المخطوطات
الرقم ٣٧٥٦
العنوان حاشية الغزري على الفوائد الضيائية على الكافية (نحو)
المؤلف عبد الغفور اللاري ـ ٩١٢هـ
تاريخ النسخ ١٠٤٩هـ
اسم الناسخ محمد بن محمد
عدد الاوراق ٨٣ ق ٢٠،٥×١٤ سم
ملاحظات ٤١٥
ل.م.ح
٤١٧٨٤٥
١٥/٠١
221

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد
من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين
فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون
الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش قوله اولية اي الحري بجنس الحمد الخفي
ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم
لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وان غرابة
الاسلوب التي تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيذا قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة
الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع
عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة
وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى آله
اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار وجمع صحب بسكون الحاء كنهر
وانهار او صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا
لا يجمع على افعال قوله المتادبين بآدابه الادب نگاه داشتن حد هر چيزي
اي الذين ثبت فيما بينهم التادب بادابه والانصباغ بصبغة لطافتهم
في ذاته صلى الله عليه وآله قوله فهذه اي ما سيتلى عليك قوله فوايد جمع فايدة من الفيد
بمعنى الخ وداده شود از دانش ومال قوله تحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال
بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشتبه الباطل والتاء في الكافية
للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار ان الكتاب رسالة قوله للعلامة تارة للمبالغة
ولم يطلق على الله سبحانه مع ان الجدير بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق
والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه
الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان
وثمانون ثم يعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله
بغفرانه منه عليه ما عليه التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق كناية او الناشي من محض
فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله
شاملا له قال في التاج التغمد كناه پوشيدن فلا بد حينئذ من التجريد اذا لم يقصد باضافة
الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه
بكسر الجيم منه عليه ما عليه بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره يعني جعل الله

خيار

خيار جنانه مسكنا له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لبسايط كلامه
المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة
اشارة الى ان بسايط كلامه كالدرر في الصفاء والقلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة
قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار دادن والاضافة من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد بالشبه
وجزان والتحرير خط بر كردن والمراد الكتابة والاضافة كالاضافة السلك قوله للولد
العزيز العزيز ارجمند وگرامي وكم ياب قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراجه كانه
ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن
واندوه كين شدن التاسف دريغ ودرد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة
الغائية اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التي يكون باعثة
فيكون نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقي الا بالله
جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسند بودن وخرسند
كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل آنكه بوي كاري كذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
قوله هضما للنفس تخييل ان كتابه الخ اي ترك ذلك الجعل كسر النفسه وذلك الكسر للنكتة
بتخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف
حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزا فيما يعنون لشانه
وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الداير على الالسن وهو
ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم
وحاصله ان المامور به التلفظ سواء كان مع الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك
الثاني قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما
او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اي
عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما
من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعي النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة
او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر
تكلف قوله فمتى لم يعرفا اي لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل
الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف
بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه

لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتكلم لجواز ان يكون المتكلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس
اليه يفيد اصل المعرفة بالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون
افرادها جزأ من افراده الخ سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجه جهة التقديم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتاب توافق
في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم
بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي
قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق هي ان تجد بين اللفظين تناسبا
في احد المدلولات الثلثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا كضرب من الضرب
او غير مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي
في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير في
المناسب لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم
غير لازم مع ان المناسب ان يقال ان تاثيرا نفسهما بقرع الاسماع ونقش الصور
في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعا
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخرج عن قوة وشدة فالكلمة
والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف
قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم خستة كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء ان ذلك التشبيه
علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سر نيزة وعصا
وتيزى هر چيزى قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين
قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل
انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب
قوله والكلم الطيب مأول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم
وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله
كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام
فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف
الفرد النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي
ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي
فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا
عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم
فيجوز

فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام تعريف اسماء الاجناس
عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع
التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل
وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صنفية او غير
ذلك فيه نظر لان هذا الوحدة مغايرة للوحدة التي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية
ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا اختصت بما هو مصطلح النحاة صار في الوحدة التي
في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والوحدة تصادقا فيجوز
ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان تعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي والرمي الشيء
من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل
لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ
اللفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى
الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب
او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله
وبعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز
ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله
الخ ايتلفظ به التلافظ كفهن والباء للتعدية وليس فيه دور لان اللفظ متعينة اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة
الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه
بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها قوله
الانسان انما قيد به تقريبا لتصور اللفظ من الفهم قوله او حكما اي تلفظا حكميا وذلك
فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا منه عليه ما عليه انما قال
موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل
هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان
يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم
بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية الخاص باسم العام قوله او مركبا قيل انما يصح
اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ
به الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحروف ولا ادري انه

من اي مقول هو قال المص في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف
الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل **قوله** ولم توضع له لفظ خاص به
فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا امثل
هو وانت كناية عنه فهو عارية **قوله** واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك
**قوله** والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان **قوله**
وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها
ان يتلفظ به الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير
بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق
فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى
ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه قياما به وهو يخالف
ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان **قوله**
والنصب جمع نصبه وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق **قوله** غير داخلة في اللفظ
الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه
بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا
والجنس فصلا **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اما الان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عند
خارج عنها عند من قال لفظ واما الماسيات **قوله** لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
للمبتدأ مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع
الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتانيث بالجزم وقد انتفت هنا الثلثة باسرها
**قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه جعل المعنى حيز اللفظ
**قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء
كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد
جعله بل قصد المعنى به بتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور
خرج عنه وضع المترادف لعدم انحصار معناه في احد المترادفين لوجوده في كليهما
وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين
لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع

فلا

3

او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهره في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه
وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن
اخويه **قوله** وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يعرض عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
لا يقال لو كان كذلك يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها عن غيرها
مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد
ذاته ولا ينقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعترضه سواء كان ذلك العارض
جزءا لمدلول ما يدل عليه كتي او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول
خارج عن الثاني **قوله** لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان تستعمل
تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف
فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق الكلية وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة والا
يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل **قوله** باعتبار معناه التضمني
يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير
مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي باعتبار اشتماله على النسبة
غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن **قوله** باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه
وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفته مؤنة التفسير **قوله** وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال
عنه وهو بعيد **قوله** والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم
بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب
فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة
في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران
المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقارنه
صفة الانشاء وهو بحسب المعنى الاول مقترن وله ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران
المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترن
باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون

الحكم باسمیها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون
مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني
الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب
ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعاني المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها
موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ الرضي العربي الفح اي الخالص بما يقول
صريح انه لم يختلط بالفاظ اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها
ليست بافعال لمخالفتها للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف
وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **قوله** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد
زيد وهو مصغر ارواد مصدر اروَد اي رفق تصغير ترخيم اي رفق رفقا ولو كان صغيرا
قليلا **قوله** او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل
لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر
للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رُوَيْدَ زَيْدٌ **قوله** على وزن فوقات فاصل
هيهات هَيْهَيَة كقوقية قال قدس سره في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاء
على فعللة وفعلالا **قوله** نحو امامك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم **قوله** فانه على تقدير اشتراكه
وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** ومن خواصه
خبر مقدم للاهتمام به او للقصر او مبتدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منبها بصيغة جمع
الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من الثلثين **قوله** ومن التبعيضية
بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على المفرد لكانت ابتدائية اتصالية ليشهد عليه قولك
هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم
فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما
يقوم كل منهما في مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي وان ما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره
اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه وانما لم يتحاش عن كون التعريف
باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام وللشك ان تخصص
لفظ ما بالخارج المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر
واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة

ومي



وهي ذكر المبدء وارادة المشتق **قوله** دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان
المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها
وبعض بينها **قوله** اي لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من
المضاف اليه او للعهد الخارجي او للذهني والتفسير بيان للواقع لما استعمل اللفظ فيه **قوله**
لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له
لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **قوله** في مثل قوله عليه
السلام جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر **قوله** لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض
اللغات ولجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **قوله** وفي
اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام
هذه الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا
دليل نقيضه فيوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما **قوله** زيدت عليها همزة الوصل
مفتوحة مع انها مكسورة في ساير المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة الاستعمال **قوله** الى انها
ال كهل وايضا لو لم يكن كهل كان المناسب كسر الهمزة وفيه عذره قد سبق **قوله** الى انها الهمزة
وحدها يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **قوله** لانه لتعيين معنى الى اخره
سمعت عن بعض الافاضل ناقلا من بعض الشروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام
الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه لتعيين معنى المستقل ومنحصره في الجنس والعهد
لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة
على المعرف بالتعريف اللفظي **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد
بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس
كذلك ولو اريد بها دلالته غير تبعية تضمنيه لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان
والنسبة دخولا قياسا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه
لكن ابى عن دخولها عليه الحال التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلنا حالتيه مصححة
او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **قوله** وكذلك ساير الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص
كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم
اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس
ثم اعلم انه اختار هذه الخمسة لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع
التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة بمعانيها
والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه
لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص من انواع كثيرة

منبية في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر
الدال على الاضافة البرد ح يكون عطفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا
كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام
التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود واما
تقديم اللام عليهما فلان الصدر موضعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها اللفظية وهي اظهر
من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار
الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى
الاسم ويعضد الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف
الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف
لا يكونان كذلك قوله بان يختص الخ بيان للمخالفة بانها متصورة على وجهين احدهما ان
يختص بقسيم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا
الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد
على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه
كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد
الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذه الاداء
انه اخصر من ان يراد كون الشيء مسندا اليه وان لا يتعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشيء او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما
يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضاف اليه مختصة به فالاضافة علامة
لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم
وبالجملة يجب ان ينظر الى المطابق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى
خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ
بعيد قوله لان الفعل الخ اعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا على خلاف
معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه منساق الى شيء او منساق اليه شيء فلذا كان صالحا للتعلقات
قوله من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل
الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان يقول ضرب يوم تريد انه نفس الطبيعة
ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل
كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي
فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك
التقييد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه

بالفعل



بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الاتي في مررت بزيد فان الربط المدلول
للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب قوله وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم
في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله
عليه ما عليه فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المص يردد عبارة المفصل بين هذين
الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا
فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف
الى الفعل بتاويل المصدر راثي كلامه ان قلت كيف يصح ارادة الجمع من الاضافة قلنا
لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى الطرف وتارة الى الاخرى فلعله
يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة
لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها
على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص
الى الاول كما نقلنا وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه
لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك
زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول ضعيفا
لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم
مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل اسم ولان
معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك
يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم قوله وهو
معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس
او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا انها من الاعراب العرفي
باعتبار ان الاعراب متحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه
لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله مبني
من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة
لا تتغير بالبناء قوله فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على
المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على

الاسم

للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم اقساماً
قوله اى الاسم لقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما
وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل المبنى الاصل
فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له
اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية
هي المشابهة الموجبة للبناء وبهذه المشابهة منفية والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه
بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذى ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى
شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد فى
قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج
واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ التعريفات محمولة على المتبادر
فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل مع عامله
لئلا تخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى يتحقق العامل
معه قوله الذى لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشباه الذى هو المشاركة فى الكيفية بالمناسبة
التى هي اعم منه لان المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثانى لا لخصوص صيغة
الاول ولذا قال المبنى بما ناسب قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب منبه فى بحث المبنى
فلا يلزم فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها نوع ولم يبين
فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مراد قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء لم يفسر
بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر فى الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني
الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله
ان يبنى سواء بنى كما هو اصلا وعرض له الاعراب قوله وهو الماضى الخ كما زعم المص وزاد بعضهم
الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة الخ يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد فى القصة
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها تستحق الاسم لان يعطى الاعراب
وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا
فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم
يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع السماع
منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ودونه بخلاف من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها

فانه

فانه يحتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا
وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب
الاشارة به الى ان ليس فى نفس التعريف فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا
او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة فى حصول
الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقول زيد فى قام زيد معرب اي مركب لم يشبه
مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف
العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم
تقدم الشئ على نفسه فى ضمن الدور ادلافى ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد فى المثال المذكور
معرب اي ما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف اخره باختلاف العوامل
فزيد مما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة
بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل والى الوسط
بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه
بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه
لانا نقول لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة
فى صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا شبهة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل الدلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل
فى حكم تبدل الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم
بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه
به خرج عن حكم المعرب اختلاف منون ومنى باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء
زيد ورايت عمرا ومررت ببكر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل كما ينبئ عنه العنوان
قوله اى يختلف لفظ اخره اى صورة اخره او تقديره اى يختلف اخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الاخر فقط كما فى سلمى او تقديره وتقدير صيغته كما فى عصا وقاض
او بحسب تقديره بالصيغة فقط كما فى حبلى وغلامى فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب

بحسب العرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا
اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا
بحسب الموصوف لان كون الاختلاف ملفوظ مجاز باعتبار سبيله وسببيته لو جعلنا الحركة
لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة
لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلايم قوله الاتي والتقديري
واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه بقوله لفظا
او تقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شمول المثنى والمجموع قوله علامة
النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وشرع عليه علامة الجر قوله فان قلت
لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الحي قوله مع عامل ابتداء ان قلت
التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب
وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما
فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا حكم اخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم
ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما
للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة
مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء
من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي هو ابتداء حالة البناء
وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل
فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعده لذلك قوله غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك
لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا وحكمه ولم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه
الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق
فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف وما سيذكره في ضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قوله اختلف اخره بما اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغيير مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم
ارادوا بان بهذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه

بالنظر

قال الكوفيون ان نون التثنية والجمع عوض من التنوين [illegible] غلاما زيد [illegible] كالتنوين [illegible] عوضا من التنوين [illegible] شرح الفصل

بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر
وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين
باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي تحوله ذاتا
فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة قوله لا يرد العامل
والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل
حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهوم من الباء الجارة
وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل
الباء للالة فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة
ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة التاثير واما
خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل
الى اخره لو جعل من تمام الحد مخرجا لكان احسن لكن المصنف جعله من تمامه قوله خرجا
بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا
ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها واجزاؤها مركب من قريب وبعيد نعم لو ثبت
سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد من السبب السبب القريب
لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء
سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه
لا يقتضي استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل
ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف
بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة
كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانها
قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما ايضا وللفاعلية ومن علامة
الى علامتي التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة
فان المتبادر من رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معربا
قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث
وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات
ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل الجر بل قبل مطلق العوامل وكذا الحال في الصور المذكورة قوله ليدل على المعاني جمع معنى

يعني ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها
قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني
في انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها قوله
فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف
لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين
لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى
الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة
عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المطا[...] اختير
هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى لان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول
من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن
ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح والمزيل
الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب
هو الاختلاف الا يرى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على
الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد بين ان الاختلاف لا بناء
بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس الاعلم الاختلاف
اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى السبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف
فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق
البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك
حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني
المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته قوله المعتورة على صيغة
اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء ياخذها
على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار
هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا
ابدا لا كون احدها مطردا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى
ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرء بعضها على بعض فلا بد للطاري
من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم
ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعتبر له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب
بحرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على المعنى في المضاف وان كان طاريا

ولا اشكال في كون الفاعل عمدة

المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره
فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة لكن غير لازمة
ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف
وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال
ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء فان آخذ الشيء مستول ومشتمل عليه ومثله الطريان قوله لا يقال اعتوروا الشيء
الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا للتعلق
المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب في
آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر وجعل مطلق الاعراب في الآخر
تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحروف
او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول
اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان والا لزم تقدم
الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان
الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه
عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على معاني الوصف بعد الموصوف قوله
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية
مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها على الدال عليه اجيب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي
لا الزماني ولا شبهة في تاخيره الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخيرها الذاتي لازم
لها اينما وصفت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان
عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به
يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم
التاخر عن الكل قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر واحد ليصح الحمل على قوله انواعه
فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار قوله هذه الاسماء الثلثة
الخ اعلم ان الحركات الثلث يسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية
كانت او غير اعرابية كضمة نُل لكنها ان اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية ويسمى ايضا

رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية
ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر
وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن
مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته
بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط
ويهوي الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف
والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعراب والاخيران بالبناء قوله ولا يطلق على
الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ قوله
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف
عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب
للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه
نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة
المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح
اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي
كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد
فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان الجر زائدا كالجار فكأنه ليس علامة قوله لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل
لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام
في قوله والنصب خفيف لخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فتناسب العمدة قوله
فاعطي الثقيل للقليل اي جعلوا التقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف ولما لم يبق الخ انما احتيج المضاف
اليه الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تميزها عما هو فضلة لا بواسطة
الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان
ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك
اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على
محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم تخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما
للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل لا دخل

---

في النسبة
في تغلب مما كان على اربعة احرف ثانيه ساكن وثالثه مكسور فانه الافصح بقاء الكسرة
اليه لانه وضع نحو تغلب ليس على اخف الابنية الذي هو الثلاثي المجرد عن الزيادة فلا يكون المطلوب
منه الخفة باصل الوضع لانه في اصل الوضع ثقيل فلا يستنكر فيه الثقل العارض في الوضع الثاني بسبب توالي الثقلاء
الا مثال ولان السكون قبل الكسرة خفف ام الكسرة لان فيه خروجا من السكون الى الكسرة بخلاف نحو نمر فانه
الخروج فيه من الحركة الى الكسرة وانما ترك لفظ نحو هنا اكتفاء بذكره في قوله نحو نمر اما ان كان الثاني
مما كان على اربعة متحركا ولم يكن قبل الحرف المكسور ولا بعده حرف لين او كان الاسم على اكثر من اربعة
احرف سواء كان الثاني ساكنا او لا فلا يتغير الكسرة بالاتفاق نحو غلبطي في غلبط وجحمرشي في جحمرش
ومدحرجي في مدحرج لانها ليست بموضوعة باصل الوضع على الخفة فلا يكون فيها ما يصيرها بمنزلة قوله سيد عبد الله
نحو نمر من سكون الحرف الثاني فيجوز فيها الثقل العارض للثقل الاصلي ولا يفتح الحرف المكسور
فرقا بين المذكر والمؤنث لانه لو لم يحذف الياء من ظريفة وقيل فيه ظريفي كما قيل في المذكر ظريفي التبس المؤنث
بالمذكر والمؤنث بالحذف اولى لانه لما حذف التاء منه في النسبة كما عرفت صار باب الحذف مفتوحا فحذف
حرف اللين ايضا فحصل التخفيف والفرق ولان المذكر اول وانما حصل اللبس عند الوصول الى المؤنث فيكون
حذف حرف اللين منه اولى او نقول ان فعيلة يحذف حرف اللين منه صار ثلاثيا مع استثقاله بالكسرة
والياء فحملت على الثلاثي فابدلت الكسرة فتحة بحذف الياء وكذا لا يحذف اللين من نحو ازميلي و
سكيتي لانه لا يصير ثلاثيا بحذفها وانما يفرق بين المذكر والمؤنث في فعيلة مع انه قريب من
الثلاثي الذي لا يفرق فيه بينهما تقول شقري وثمري في شقرة وثمرة لانه وان كان قريبا منه لكنه
ليس مثله لان الثلاثي موضوع على الخفة فلا يجوز فيه تتابع الثقلاء بخلاف فعيلة فانه لما كان ثابتا على الثقل رباعي
في اصل الوضع لا يستنكر فيه الثقل العارض ق

نسيا منسيا الثانى فى المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ
والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلتين يعنى الاسم والفعل وكان الا يدخل فى غير الفضلة كالمستثنى
المفرغ لم يرد اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى قوله العامل
احتيج الى بيانه اما الاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه
مراد فى تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب
واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التى هى مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب
صورة والدلالة على المعانى غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما
تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها ولانها مقصودة بالذات
فالمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعانى المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغى
ان يكون تعريفه مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما
اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذى له تاثير فى المعنى
حتى لا يرد النقض بالباء فى بحسبك درهم قوله ما به يتقوم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر
اذ لا مدخل فى التعريفات ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى
المقتضى والمركب منهما وعن المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة اى
ما عدوه آلة لتاثير المتكلم اذا اعتقدوا انه آلة ان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال فيتوقف
اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعد ونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل
ما قيل فى عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل مأخوذ فى تعريفه لانا نقول
قد اكتفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى
المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص فى الالة اعلم ان العامل قد يقال
انه التز وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم فى اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل
التقدم على الاول فلان للالة تقدما بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
لفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثانى فلان حق العلامة من حيث هى علامة ان يتقدم
على ما هى علامة له ليتعرف اولا ثم يعرف ما هى علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان
حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو الة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب
لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد
علاقة العاملية والمعمولية من شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل فى الاخر والا لزم ان يكون
حق كل منهما التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين كما فى كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما
عامل فى الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان

وافادته معنى التعليق فى الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله
تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين **قوله** اى يحصل فيه التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما
يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضى ليس قايما بالعامل **قوله** اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاه
الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى
الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى
فى رايت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية بمجموع الفعل والفاعل عامل فى المفعول لانه
صار فضلة بمجموعهما **قوله** وفى مررت بزيد الباء عامل فى لفظه واما فى محله هو الفعل ومحله النصب
هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال المقدر عامل وجاز
اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
نسيا منسيا ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى
**قوله** فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل واحد من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال
اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها **قوله** الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا
المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بغير الاسماء
الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يحاب بانها غير
داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة اوان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير
خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال
لان مقام الضبط ياباه مع ان ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم
يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة
ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى
ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط فى الاحتراز عنه لئلا يقع فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن
المحصورة باذنا شئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار فى العبارة
مطلوب له جدا **قوله** والجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه
قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر
اولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
يابى عن ذلك ولو لم ياب عن توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة فى المذكور فيكون من قبيل
قوله تعالى فساقت مرتفقا فى مقابلة قوله تحسنت مرتفقا **قوله** الذى لم يكن لو احد فيه سالما الاظهر

ان يقال

ان يقال الذى لم يكن ملحقا باخره واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون
وارضون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا الفلك فيه **قوله** احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة لخفتها اولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما
ولو سلم فذلك يقتضى الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة **قوله** والفتحة نصبا قال قدس
سره فى الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور واجازه المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيه الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة على المقام لانه بصدد بيان الاقسام
الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب فى نظم الكلام فان ملاحظته كافية فى كونه عاملا
ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل فى الظرف المستقر **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
قال قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى
الى ملاحظة الاعراب سواء كان فى قالب المصدر او الفعل وسواء كان قدر فى نظم الكلام
اولم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة تفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا
على تقدير الحالية والظرفية لا المصدرية فان الاعراب الذى هو الرفع والنصب والجر
اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام
للخاص افادت ذلك **قوله** جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لاختلاطه عن اقسام
اسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المؤنث حيث تؤول فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث السالم
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب
للثانى باعتبار الجزء الاول ومقابل للثانى باعتبار الجزء الثانى وليكن ذكرهما على ترتيب ذكر
مقابليهما قال الشيخ فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة
للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذى سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى
ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لانهما فى درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثل بدل عنده **قوله** ما يكون بالالف والتاء سواء
كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال
او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز
كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثنتين فكما لا حاجة فى دخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغته
او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف **قوله** غير المنصرف
بالضمة والفتحة اى اذا خلى وطبعه كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة اى لا بحصوصها

بل نحو مهما اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة حكمها
كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله
بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء
وفيه ما مر تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه **قوله** بالواو رفعا الخ لا بالحركة المقدرة تقديرا واللفظية
وهي حركة ما قبل حرف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل
وهو التقدير مع الغنى عنه **قوله** اذا صغرت اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر
**قوله** معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه ليتم وزن الفاعل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب
سكونه ليشابه الحركة **قوله** ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو الخ وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه فيجب
تكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا
قدم ما اخره او لان للمازج تغيير النظم لنكتة كالغاية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب
السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافا يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم
من المقام او المقدر في نظم الكلام **قوله** ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيله
ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم
فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس للاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى
والمجموع بصيغة الواحد كذلك **قوله** لئلا يكون بينها وبين الآحاد ولان الحروف وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى **قوله** لمشابهتها للمثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غيره وليظهر
ذلك التعدد خصوا ذلك بحالة الاضافة **قوله** ولوجود حرف صالح فاستغنوا عن كلفة
اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها
كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي
ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب
والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من
الحركات من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقين لانه دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد
ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك
على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب

من سنخ



من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليستا من حروف المباني بل بالحروف المعاني **قوله** وهو كلا وهو ليس بمثنى لم يثبت كل في
المفرد ويجوز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلاثة حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى
لا يمال والفه بدل من الواو ولابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين
وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان
من ذوات الياء **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كما اللام في كلا
وانما جيء بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها
رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في
الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها بتغيير الاعراب جاز الجمع بينها وبين
التاء بكلا مضافا المؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمص حيث قال
انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه مثنى
اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
**قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل
انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل
المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى
المعرب نحو جئتما كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا **قوله** واثنان قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مذرى ثم بني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل
وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى
التثنية والثنايان طرفا الحبل المثنى فالمثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه **قوله** وهو الو
جمع ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اولات
جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكرا ولات مع جمع المؤنث السالم
ملحقا به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله** وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جلبت
الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفتها لقلة عدد المثنى والواو بثقلها
لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المؤنث والمجموع نحو ضربا وضربوا واتما وانتموا وهما
وهموا وكما وكموا **قوله** لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة
على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة الرفع

فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب
في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع
الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع **قوله** وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة
ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم
قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان
التبع لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع الالتباس
المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونها بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع
للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا
فيهما فطارية للاعراب **قوله** اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق في ضمن ما سبق من تقسيم
الاختلاف الى اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي
المعرف باللام العهد بما اراده كما بينين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري
الخ بيانا للمحل القسمين لا لهما كما قيل **قوله** ولما كان التقديري اقل يسهل الضبط اشار اليه اولا
والا كان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور **قوله** اي في الاسم المعرب
اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر
الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال في الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق
من بيان محال الاعراب وفي لان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا كان معناه
ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر والاستثقال ولا يخفى فساده **قوله** الذي تعذر
الاعراب فيه ففيه حذف العايد والضمير المستتر راجع الى الاعراب وذلك ان تقول الذي
تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في
الفعل **قوله** الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وذلك ان تقول
ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله** الف مقصورة سميت بها لانها ضد
الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى اولى بدليل مقابلتها
للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي **قوله** او محذوفة ن هو في حكم
الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول
وترك الثاني **قوله** كعصا وغلامي خبر مبتداء محذوف والتقدير هو اي ما تعذر عصا وامثاله
وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف
اسمية جاز ايضا ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا
على التقدير الاول حال من دخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم

من الكلام



من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال اما ما اضيف اليه التعذر
المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا
مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف
المستقر او ظرف لذلك العامل **قوله** فان الالف ما دامت الفا **قوله** وكذا الاسم المعرب بالحركة
لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا
كان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة
ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان غلامي معرب لان الاضافة
الى المبني لا توجب البناء الا بشرط يذكر ان شاء الله تعالى **قوله** فانه لما اشتغل ما قبل ياء الى قوله
قبل دخول العوامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء
فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه الخ
تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما الا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملايمة
متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية
قلنا لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة
الملايمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز
ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه
يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين
حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما
فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حملهما على الاعراب مستند الى العامل وهو
مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي **قوله** اي
في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض
وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدرا اي استثقال
رفع وجر حالا اما ما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك
من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور
ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك مخصوص بضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبي وكرسي **قوله** نحو مسلمي عطف على قوله كقاض
مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا
لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم
لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات واخواتها بل يراد

المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي
ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير
في عصا بعد الاعلال هو التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو ونقله
يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة ونقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير
الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون اليا المنقلبة عن الواو
بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال في حكم
الثابت فلو جعل اليا بدلا عنها لكان للكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع
فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان اليا المدغمة ايضا يا باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى ما في اخره ساكنا
بعدها سواء كان مضافا اولا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل ولاقى
اخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعد المص لانه بصدد بيان الاعراب
اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارضي وكان اليا في مثل غلامي ومسلمي
لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مح ان اعرابه ينبغي ان يكون
بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه
اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فصيح وان كانت
قليلة نعم بقي الاشكال في الاعلام التي يحكى على لغة الحجاز نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ فانه مع
يقدر اعرابه وجوبا لاستثقال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى
بتعريفه انما يصح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف
بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب
عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه
الذي يسلب عنه الجر والتنوين بشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء
على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما بخروج ما اعرب بالحرف
مثلا عنهما قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله
على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له
الامكن ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله ما اي اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يكتسب
التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل
لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس
لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشايع

كذلقم

١٢

من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء
يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قوله فيه علتان فاعل الظرف او مبتداء
قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعته وفي اصطلاح
النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك
الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا ولكن
صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك
على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه
سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة
عنده قوله واستجماع شرايطها انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين
بناء على صدق التعريف عليهما او بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق
التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرايط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين
واما في الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص
لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة والتناسب لصدق
التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما للمونث لصدق
التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله
ويجوز صرفه وعن الثاني بان نمنع وجود السببين المستجمعين لشرايطها قال العلامة
من ان هذه التا ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التا لان التاء
الظاهرة مانعة ان يقدر اخرى او ان نقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة
الغير المختصة بالجر او ان تحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قوله من تسع منبئة
بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى
يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او تسع علل الاول
اوفق بتوليه او واحدة منها و بما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي علل التسع
مجموع ما في هذين البيتين وذلك لاعتبار تقدم العطف كقولك البيت سقف وجدران
قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف
تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكرا ولها حتى يكون له
غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما
الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله المجرد الحافظ
مجردة عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها

لماسبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف او منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف موصوف اي نون زايدة او خبر مبتدا محذوف اى هي زايدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى وتمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الخ تعداد لموانع الصرف لانه خبر محذوف اي تلك التسع بمنع او بدله عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله الالف الخ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من الضمير المستتر في زايدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزايد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من قسم التعريف بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اوليس في كلام الناظم ذكر العلل مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم انه اثنان لعله اراد ضم النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهي كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المص لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزايدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جائت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين



ومايقوم مقامها صرفه عن المنساق الى الفهم قوله ان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسر هنا مع ان انتفائها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح لانها لا تنحصر فيما ذكر كون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها او لم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في اسم علتان الخ ولم يقتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذا الفعل خفي ولم تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابهه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع لها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المص الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني نعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عوده وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل وقال المص انما يتبعه لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم يثبت الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قايم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قايم مطلقا لا على قايم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لا ذاك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية ايستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التذكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما تعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه منهم

من قال ان منعها للصرف لمضارعتها بالف التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكون نهما
زيد تا سعا وحنفتا سعا وكون اولي الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة
ولا يخفى انه لابد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان اصل كل نوع الخ
يفيد فرعية قسم لا القسم الذي في اوله احدى الزوايد الاربع قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر
الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس
للضرورة بشرط العلمية قوله لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة
عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز
ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويفيد بجانب الوجود
فلهذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم
وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق
القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ
الصب ريختن آب قال قدس سره في الحاشية بهذا البيت مما قال فاطمة عليها السلام في
مرثية النبي صلى الله عليه وسلم اوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
وفي حاشيتها غوالي جمع غالية بوي خوش انتهى مرثيه بتخفيف اليا كغفرة برمرده ستنا
كردن وكريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي او
اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان واستدامه انواع الغالية قوله
فكقوله اعد الخ يجوز الكسر في انه ويكون الجملة استينافية والفتح ويكون منصوبا بنزع
الخافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهورها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضرورية
والمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
في السجع وغيره ولهذا يقال هنائي هذا الشيء ومرائي والاصل امراني عند من لم يثبت مرأني
وقال الله تعالى والفجر ثم قال تعالى يسر سمي لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي
يليه قد ينصرف لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف
لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بلا الف
فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق
حسنه قوله تعالى ثم يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه
اكتب يا جارُ ان الركب قد جاروا بضم الرا في يا جارُ فقال الكاتب يا سيدي يا جارِ بالكسر

افصح



افصح فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثال المجموع غير المنصرف الذي
صرف والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها اللايق تقديمه
على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
اي الجمع الذي يجمع على ان ينتهي الى وزن فيمتنع جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب
قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمص ذهب
الى انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه
لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو الترامي فالاصل فيه ضم ما قبل
الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يماني وشآمي في المنسوب
الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض
لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة
عارضة لم يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة
قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وان لم يعتد يا النسبة
عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار لانها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع
على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل ثمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن
ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل
عدد والثماني هو المعدود وليس الا فاذن الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا
لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي
مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يات لها نظير في الاحاد فالاعتذار
فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد
فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعُل في الواحد نحو ادرج في اسم
موضع لكونه منقولا عن الجمع كابن ولا باخُرٍ وأنُكٍ لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان يكون
فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه
قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم
جمع انعام جمع نعم انتهى السوار يارة دست وقد يلحق التاء على اساور وعليه قوله تعالى في قراءة
فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چارپاي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد
بالجمع جمع التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصحاح قوله
او حكما كالمجموع الخ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على زنته
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليها قدس سره في الحاشية وثالثها انه يمتنع من الجمع مرة اخرى قوله
والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف هي للتانيث دون الالف التي قبلها ولم يفارق

احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق
في بعض الاسماء لزومها كجارة وحجارة قوله فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس
مفهوم السبب او شرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف
عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون
مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر من الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصدر المعلوم
لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو
هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج
الكل عن جزئه قوله عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر
معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته
الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى
الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه خروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا
عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لفي مدخل في صورته
الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج
غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله تخرج عنه المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل
في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدول لا يخرج تامل قوله واما المغيرات الشاذة
كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كاشئ في باش فقيل انه ليس خارجا
عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو
فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر
من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج
الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء
على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعها ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب
لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الى كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب
الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتفتشوا عن حال تلك
الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا الاخرى فاضطروا
الى اعتبار فرعيته ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي
بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل اقتضاء الاصل المعدول عنه وفي بعضها
وجدوا دليلا آخر فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج

والاول



والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو المقدر ليس ثابتا في الخارج قوله
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الى المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار
الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت
بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت
بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة وان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل
الا باعتبار العدل عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قول
الاتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر
النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجيء في العرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الى وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه
خروج تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل سيئ فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال
نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قوله كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اي
ذلك الخروج كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الى ليوافق الدال المدلول
بهذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى
واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير
لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب
العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد والمتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد
ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل
انه اصله قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما وراءها اعتبار
وفيه خلاف والصواب مجيئها كما قال الشيخ الرضي فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود على وزن
فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله
والسبب الى قوله والعدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه
عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى
يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي الثلثة ثلثة
لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون
ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف
اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل
وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني

ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل
اخر لا حمارا اخر وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة
وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه فى الزيادة فاخر ليس كذلك
لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس فى اخر
بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه تقريرا عن معنى الزيادة
المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه
من الثلثة بل يقتضى واحدا واحدا منها لا بعينه لا ندعى العدول عن لازم بعينه بخصوصه
واحتيج الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام ويؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا
واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما فى سحر اذا اريد به سحرا معينا وهو سحر ليلتك بل
فانه معدول عن السحر لفظا او معنى فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا
من لام العهد الخارجى سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول
واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبنى لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف
فى المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول
عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب والجر فيبنى عندهم
وكضحى اذا اردت به ضحى يوم ما عند الجوهرى والقياس يقتضى ان يكون صباح ومساء معينا
كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من
شيوع توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير بتوصيفه لزوم المطابقة
للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع المؤنث
عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل فى جميع التصاريف الا اخر
لان تقدير من لا يوجب المعدول على تغيير الصيغة لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
فى جميع التصاريف لان اللام دخلها فى صورتها الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل
الا فى اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واخرى اليه وعدم منع الصرف فى البواقى قوله
لانه لا يوجب الحمل على محصور ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان يقال
ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى
منها فى المضاف اليه سواء كان المضاف الثانى تكرارا للاول او لا فانهم يشترطون ان يكون
تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالته ما اضيف اليه تابع ما اضيف
اليه نحو الاعلانية او بدايته ساج قوله وقياس فعلاء افعل ان كان صفة الخ عليه الاكثرون واعترض

عليه



اجمعون
عليه بان فعلاء اغلبية تجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على
لا على جمع قوله وان كانت اسما ان تجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
ابو على ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع
هذا الجمع الا الوصف او العلم ولذا يقول انه علم جنس قوله والاخر للصفة الاصلية وان صار
بالغلبة فى باب التاكيد اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من احمر
حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لانه جمعه باعتبار الاصل
على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساود وان كان الثانى لم يكن مؤنث اجمع جمعاء
بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل معنى
قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قراءتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن
لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار فى حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء
كما يصح حسناء وخشناء فى حسن وخشن لتجردهما فى حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما لما جرح
به المص فلا يكون فى حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرنا من تغير معنى الخروج عن صيغته الاصلية
وتنبيه بالامثلة لا برد الجموع الشاذة اى لا ينتقض بها قوله كيف ولو اعتبر جمعها بمعنى ان اقواسا
وانيابا لو كان مغيرى اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما
اما من جهة انهما مجموعان للواحدة على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على
خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثانى
اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قوله او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضى
ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام جنس غير صفة وصفة وعلم الاول فلا عدل فيه
مفردا كان او جمعا كصرد وعرف واما الثانى وان كان جمع فعل فلا عدل فيه الا اخر وجمع
وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع فى مبالغة خاتع اى اهيب
فى الارض فلا عدل فيهما واما ان يختص به نحو يا فسق وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق
ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساوقتهما
لما هى لمبالغة فى عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الناقص فى الاستعمال
معدول عن الشايع واما الثالث فان كان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية
ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله متصرفا كادد ابى قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت
قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف
ان قلت فينبغى على هذا صرف عمر وزفر لكونه قبل العلمية جمع عمرة وزفر قبل العلمية بمعنى
السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما منقولان

ابو صح به

عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه
فى العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم
جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعلا علما والظاهر ان الحق هو
هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء لينضم الى مناسبتها نزال وزنا مناسبتها له علا لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة
الاولى توجب البناء والا لبنى كلام وسحاب وانما عنوا ابنائها ليحصل الكسر اللازم بسبب
البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا فالنقل
يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا البس فى محله فكانه
ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل فى غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات قوله
فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف الانسب تفسيره لخفائه قوله وهو كون الاسم ذا الا
تسرعه لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التى
اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات حقيقية الى ذوات معينة لا يدل
على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض الماخوذ من الفيض الذى
هو كثرة الماء يدل على ما كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل
على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور يدل على ادور متصف
بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى المكبر
فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوايد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا
على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض
ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب
توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت بهذه الدلالة القريبة على النعيم
قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته فانه فى معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع
الاصل وهو هنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم تقم لى الى الان دليل
قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء فى اربعة ليست طارية
على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فى الرتبة على
المؤنث ليس بشىء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي فى يعمل بسبب فى عروض تاء تخرجه
عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه فى الاصل خارجا عن شرط اعتبار
الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشىء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه
التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى

والمذكر

والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء
هاء فى الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المص التاء القادحة
هي الداخلة قياسا والتاء فى اربعة ليست كذلك قوله شرطه ان يكون الاولى ان
يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين لكانه وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد
قال قدس سره فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى
اى لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا
لان الاصل ما يبتنى عليه شىء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا لم يصح نسبة الدلالة اليه
بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف وذلك ان تقدم مضافا
والتقدير فى زمان الاصل قوله فلا تضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية
اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده لح وذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية
على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يضره اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما
محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك المفرد وهو ظاهر ولا غلبة
لاعتباره فى المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده
الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال فى الصراح اسود مار بزرك
سياه وارقم مار سه وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال
انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل فى ذلك لتقييدها بصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة قيل
على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى وذلك اشارة
الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخرى لا على الاصل الاول ليصح عطف
امتنع على صرف ووجه ذلك ان تجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين
ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف عطف على صرف بلا اشكال قوله
صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئيه قوله اسود اي صرف اسود او امتنع اسود
من الصرف قوله منع افعى مار بزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم بافتن رسن را قوله
للطاير فالو هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شىء قال فى الصراح
اخيل نام مرغى كه او را بفال بد دارند قوله لاشتقاقه من الخال خال نقطة سياه كه بر اندام
باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا فى الاصل ولا فى الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت
واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث
وقوة وخال وان كانت فى انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله التانيث بالتاء هي تاء زايدة
فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين
الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند

قال السيد قدس سره يحتمل انها معروفة على قياس ماذكره العلامة في عرفات فانها معروفة
عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تعدد التاء مع التاء الملفوظ وان لم تكن متمحضة قوله
فانه لا شرط له للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة
او صفة كحاره حسنة وقد يجئ على خلاف اصله وح يكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا
هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها انما قيد
بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير
المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف
كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتغيير تكلمهم بها العدم ورودها على اوزان
كلمهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم
مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب بما شئت فكانها ليست اعلاما
فالمراد من الاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة
ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم
اضعف من الظاهر ح شرط الظاهر العلمية قوله شرط الوجوب منع الصرف مستلزمه قوله او تحرك
الاوسط بحسب الاصل اي بالفعل مدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل
قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية
والتانيث وتحتم تاثير كلها فلم جعله المص موجبا تحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق
لبيان شرط التانيث او لان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية
وفي الاخير بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكر الشارح قوله علمين لبلدتين اشار بقوله للبلدتين
الى وجه التانيث العلمين اعلم ان الاسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البلدة
مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منها
فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما
فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبايل في تاويلها بالقبيلة او الحي قوله يمتنع صرفها ويمتنع
كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قوله فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط
تركها احدها ان لا يكون ذلك المذكر مؤنثا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا
عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حايض فانه في الاصل المذكر وهو الشخص لان الاصل
في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا

الى تاويل



تساوى الطرفين ومنصرف وان غلب
استعماله في المؤنث فح

الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بجمع وثالثها
ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى في استعماله مذكرا
ومؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين
ان التانيث المذكور في الاول بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد
زال بالعلمية ما هو عارض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا
يظهر وجه ترك الشرط قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزايد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء
في كلامهم فوق الثلثة وثبت ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت
بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف
اي تعريف المعرفة وان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قوله ان تكون علمية
قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد
علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث
قلنا هناك اللام بدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم يات باللام هنا
حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة
قوله في العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة
في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية
بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله
فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية
او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه الجميع قوله وانما جعل
المعرفة سببا قيل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
اي بارادة العام من الخاص وفيه ان يكون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية
او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير وليس فيه تجوز
ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية لمقابل التنكير
والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير
قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به
نافع رواية عيسى قوله وانما جعلت شرطا لتحقق الاشتراط ما قال الشيخ الرضي وهي ان العجمة
في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان لا يتصرف
فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فانتفا
معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت

اعني التعريف سيكون
اعني العلمية سيكون

فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطرد عليه فتقبل الاعراب وياء النسبة وتخفف
ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان
وادربكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع
فتقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل ساير التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه
واكثر النحاة الى ان الشرط الثلاثي في الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي
خفيف ووضع كلام العرب على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المص ذهب
الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي ان غيره تحتم منع ماه وجور
ولا يخفى انه فاسد بما ذكره الشارح قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو
لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز
ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير
المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بلمك اسم ابن نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع
فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح
مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي
ما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قوله الجمع اي الجمعية
او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام
السببين ليظهر تفسير المضمر في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قوله صيغة منتهى الجموع مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث
انها هي غير قابل للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير
لان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما
مكسورا وثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكمالات قوله لانها جمعت في بعض
الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا هو الحرف
قوله بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء في قولك كنت
بغير مال فالمعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر لشرط
او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيدا
بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا
اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار

فاره

ايضا
فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رايع
قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر
تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن بها اثر في تغيير الاوزان كما في
وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن
وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعاللة اذا كانت للمنسوب كما شاعث في جمع اشعثي لانها
بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجواربة في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال
بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة الفرد معه
بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان وهو معرب
قوله واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق
كلام اخر الآن يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار
اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ هذا هو الظاهر لا يقال فعلى
هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة
ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قوله وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني
لان المنصوب به لا يخلو او قلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك
المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم
معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع
صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع
على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك
الايهام قوله بل الجمعية الاصلية لجمعيته وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتباره
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم
لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى
الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر
قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان
وسراحين انتهى قال في الصراح حضاجر كفتار وضبع كفتار ضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة
كفتار ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا يندفع السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا
اللازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله

علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بنا على تسليم
تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف لا مكان اعتبار الجمعية
المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قوله اعجمي خبر مبتداء محذوف قوله
حل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب تخفيفا
حملا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا عن الصرف كاكلب وابحر قوله لكنه من قبيل
حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد تعقد رضه بانه سبب على
سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع
وقد قال بعضهم بذلك قوله تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره وانما قال كانه لان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل
سروالة بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى النافحة
يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان تكون السروالة بهذا المعنى
مفرده ولقائل ان يقول ان سراويل من معنى الجمعية الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى
الاقطاع اصلا انما جاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل
الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمداين اجيب بان ذلك في الجمع المحقق
لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما
يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجرا الجمع على الواحد
لا من باب الطلاق الجمع عليه اللهم الآن يقال اذا صح الاجرا صح الاطلاق قوله واذا صرف
لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظة اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا
موقع ان للمشاكلة قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال
بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر هو سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يجر
مصابيح لانه يوازن مفردا الا يصرف فرازنه لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل
مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالندرة او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا فلم يجر
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه
على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة
واعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة
الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه
ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبه بكراهية قوله
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف

سواء كان



سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف
لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر بان الفتح في حكم الكسرة لانه بمعناه بعينه
لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف
مقدم على الاعلال عنده واصل جواز جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري
بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين
عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق قوله ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
قوله ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل مولى بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت
الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد
في الاسماء وهو المعرف هنا لا مطلق التركيب فصح التركيب جمعا لا يقال فاذن لا يحتاج
الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان
ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم
ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه في ثبوته لا اشتراط قوله من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار
هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان
شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من باب جنس التركيب الذي يناسب
ان يعد بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفعلين لم يحتج تقييده بوجه قوله ليامن من الزوال والاخلال او ليتحقق سبب اخر حتى يترتب
اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة
اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا الهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح
اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا اعتبار امتناع حكمه قوله لان الاضافة الخ اولان
تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان
في طباع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة
حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف
ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله
كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعده حكم لا يتضمن حرف العطف بالفعل الا ما يتضمنه
بحسب الاصل ومن الجائز التخالف لذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا

ينقدح جواب اخر هو ان المص وافقهم فى منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير
نقل عن مركب مستعمل فى معنى فيكون علما على الارتجال قوله الالف والنون قيل الواو بمعنى
مع ذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان لح قوله لانهما من حروف الزوايد
بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز
ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضارعتهما الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث لما
كان منع صرفهما دايرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه
وجها للشبه لان الوجوه الاخر لتساوى الوزنين صدرا كسكران وحمراء او كون الزايدين
فى سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدتين فى نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون السكران
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى
الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما من بين
وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجههما
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية تؤثران سببهما قوله ولما شابهتا
الفى التانيث اى فى منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد فى السبب من فرعية ولا فرعية على
هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاول فهى فرع للطرفين
وهو ظاهر وان كان الثانى فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلى لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله
والراجح هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا لاسم
الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف للازم للظرفية قوله
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير فى قوله ان كانا باعتبار تعددهما
فى انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافى
بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما فى التوجيه الاول قوله فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط
وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفى التانيث يقومان مقام
علتين قوله او لم يمتنع التاء او لم يتحقق سبب اخر كما عرفت فى التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان
فقد جاء فى الاسم حركات الفاء وفى الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن
المؤنث ح مع التاء قوله او فى صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه
قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان فى الاسم والصفة واجيب بان
الترديد باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا فى احدهما ويمكن ان يجاب
بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكموا ح بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه انتفاء فعلانة

فالعدول

فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل لغير وجود
فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود
فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا
لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظى فالانتفاء المبنى على الدليل اللفظى
لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى
فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل
فى التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول
ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال
ان الثابت بالقياس لا يفيد ولا يكتفى به قوله وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير
منصرف فينبغى ان لا ينون ولا يكسر هنا الا للمشاكلة المستحسنة قوله وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة فى قوله وزن الفعل محمولة
على النسبة لا على زيادة النسبة واللام يحتاج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله وشرطه على
شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة
اختصاص بالفعل قوله بالفعل يعنى الخ فى اكثر النسخ المتن به عوض بالفعل والضمير راجع الى
الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن وبالعكس وذا العرب كما هو المشهور قوله وكذ بذر من بذر
المال اذا اسرف قوله وخضم من خضم الشئ اكله بجميع ما فيه قوله وشمر علما لمكان بالعبرانية
لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا
من الخواص لم يات فى اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء
الاجناس وان كان قليلا عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى
اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى شمس شمس بالضم واما الوعل لغة فى الوعل واما الدئم
بمعنى الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن
المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فمحكى مع الضمير وهو لا يتغير
وان لم يكن علما فهو صفة مقدر انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون
انما لم يقل بدله او يغلب كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما للمذكر كان منصرفا مع انه غالب
فى الافعال ولم يجئ فى الاسماء الا خاتم وعالم وساهم اسم شجر اسود ولان فى اثبات الغلبة زيادة
مؤنة لا يقال فى اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك
المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته

وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية
في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل **قوله** او يكون غير مختص خصه بر بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشيئ الاول اولى
بالتاثير والظاهر انّ او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر
واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي
وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل **قوله** اي اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل
كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود **قوله** زيادة
حرف او حرف زايد على الاول صح لفظة في لان الصفة ينسب الى موصوفها بفي وهو شايع وكذا
على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزايد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص
بفي وبالعكس اولان المراد في موضع اوله **قوله** من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق
وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كيسع
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشدّ او بالردّ الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون
في الاسماء فتقول في تقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشي **قوله** غير قابل اي حال كونه الخ
حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا
**قوله** ولو قال غير قابل للتاء وكانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل فيه جعل وجود
الشرط علة للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه
جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
سبب للحكم المذكور **قوله** بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور
خلافا للجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب
فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة **قوله** بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح
لان يراد به واحد من الجماعة **قوله** فانه اريد به المسمى بزيد والالم يصح توصيفه باخر لانه
نكرة **قوله** لما تبين اي للدليل الظاهر بالالتزام **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في
توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف لو جعل المص قول
العدول ووزن الفعل معطوفا على قوله ماهي شرطية لكان اظهر دلالة واخصر عبارة
ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه ورعاية الاسلوب **قوله**

كما في عمر

٢٣

كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر
مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاجمع ويزيد واختلفوا
في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة
الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه
اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما
اخر وجمع واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين **قوله** وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة
بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انها غير منصرفة
بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها **قوله** على اوزان مخصوصة هو اوزان ثلث ومثلث وسحر واخر وامس عند
تميم وقطام ايضا عندهم **قوله** اي لا يوجد شيئ من الامر الداير يعني ان المستثنى منه ليس سبب
المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيئ من نفسه
بل مفهوم مردد بين مجموع السببين واحدهما او مفهوم ما يساوي بالرائحة ما يجامعه العلمية مؤثرة
ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر
كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد **قوله** ولم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة
كما في آذربيجان **قوله** وايضا قد عرفت به يندفع النقض باخر على وزن افعل حيث قيل انه
معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من **قوله** ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يبعد ان يجعل
الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وانتصاب
نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال
بعيد **قوله** في مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة **قوله** وكذلك افعل التفضيل وكذلك
ثلث **قوله** لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر
دون افعل فعلاء **قوله** حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافعل **قوله** اعتبارا بجواز ان يكون
مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى
ان المعدوم يجعله كالثابت **قوله** وفيه بحث الخ ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم
كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما
وضع له لغة ولذلك تلاحظها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد **قوله** واما الاخفش قال الشيخ الرضي
قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع
فهو منع الصرف **قوله** وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر **قوله** لما يلزم علة للنفي
لا للمنفي **قوله** فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد ولم يرد التقابل بالذات

يقال زاد زيدا وزيادة
مصدران للمتعدي واللازم
كما يدل عليه الصحاح وقيل
الزيادة مصدر اللازم
والزيد مصدر المتعدي
غاية شرح

وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف
القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا تراع
بينهما في الحكم شرح

لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قوله
في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد
اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا نقدر احد الضدين الخ بل يقول ليس هذا المقام
الا توهم اجتماع المتقابلين وبين ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على الخصوص وهو ظاهر
ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص
ان جواز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز وذلك ليس للتقابل وذلك ان تقرر الكلام
على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الموجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم
اللفظ ما يندر في عالم العين اولا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر واحد بالشخص
سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانا قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه بر فان لزوم اجتماعهما في التصور
حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد
قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء
من القاب البناء عند البصريين ويطلق على المثلة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة
لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون ساير الخواص كالفاعلية والمفعولية
قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت الخ قيل في توجيه
عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة انه محذوف
لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين
المقدر قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية ان كان العلم في الاصل
مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل
الذي يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدالة
عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل
منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه
مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات
واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال
وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير
راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره الخ
ما اشتمل فان المبتداء هو الخبر فيجوز مطابقته لفظا كما يجوز مطابقته للمرجع لم ياتي بشيء الا ان يقال
ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانما صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول

على بيان

اي منع وزن فعل وزن ... ف(ه)
اراد ذلك كالالفاظ واحدا بالنوع
يكون منع صرف الفاظ ايضا واحدا بالنوع
فهنا كذلك لان بعض الالفاظ
واحد بالنوع والنوع واحد بالنوع
ايضا لا لانا نخص الذي هو
المراد بالنوع في قوله منع صرف لفظ
واحد منها



على بيان الطرد قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار
ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزلنا عن ذلك
فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف
بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المملول للنسبة فالمرفوع ماله
نسبة الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل الجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه
للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الخ الظاهر من
العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها البست علما
للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له اولا اعتبار رفع لما هو في محله
وان الاشتمال اعم من ان يكون له موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله
كان الامر ظاهرا قوله وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله منه اي من المرفوعات فان الكلام مسوق
له او من ابتدائية اتصالية ويابى عنه قوله ومنها المبتداء قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل
راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتداء قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا
وقولهم بكالك اي رأي ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله
ويدفع بانه نادر غير مطرد وحرف الباء زايد قوله التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع
للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فانه عدمي معقول
وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمانه قوله ولانه يحكم
عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة
او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة
ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا تخفى بعدها عن التعريف قوله او شبهه او التنويع لا للتشكيك
او التشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه
فاعل لعامله حقيقة قوله وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين
المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد

ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول فيه مال
المص في الشرح قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا لانه المفهوم الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه
بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزائه من لوازم
المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفايدة
وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفايدة وانتظار محلها
فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل
بانا لو جعلنا زيد في قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى
الاضمار وتغيير محل الوجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيد ضربت
الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله
اي اسناد او انما اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدره
قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام
بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت وجود لامر
واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد
اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام
ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فيعتبر تعبير القيام ان قلت
فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة انه مع الفعل
المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين
من البصريين قوله وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابواه يحتمل ان
يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قايم كما في زيد قام قوله والاصل ان يلي
هو في اللغة ان يبتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما انه
العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل
تلميحا الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني
عليه بعض الاحكام كما بناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى سماع الحكم الملقى قوله
وفي الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس
الى مفعوله بالواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل

يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد
او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
بعارض مسخن قوله ان يلي لم يقل ان يليه مع انه احق واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصيل في هذا الحكم وشبه الفعل
ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي
هو الفاعل هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة الدالة على
النسبة كانت جزءا للفعل كذلك الفاعل لدلالته عليها هو في قوام النسبة كان في حكم جزئه قوله
يدل على ذلك دلالة انية كما ان السابق دل عليه دلالة لمية ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب
الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون ويضربين قوله فلذلك اللام للتعليل ويفيد ان
كون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب
العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال
على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان
يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح
بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على آخر رتبة كون الشيء
بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو ح في حكم المتقدم لان ثبوت السبب
في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش وابن
جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل ثم يستدعي
تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم
في باب التنازع في العمدة انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار
وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جاز ههنا لان حذف
المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء
الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب
العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح
انتهى وقد فصل جملة اخبارية وقد وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قوله لفظا
تميز اي اذا انتفى لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان اخضار الفرد متضمن لاخضار الجنس
خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر قوله

فلا بد مع ان التعميم بعد التخصيص شايع قوله نحو ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال
علامة الفاعل بالفعل ومن القراين اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال الضمير
الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اى بعد الا واقعة
بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت بشرط
بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى [illegible] جايز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره
قوله فالتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي ولقائل ان يقول التحرز
عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه
بالاسمية التي تخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اي اللزوم خلاف المفروض قوله
مع جواز ان يكون عمرو وهو بالشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيد وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح
ان يكون زيد مضروبا له قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة
من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق
عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد
كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف
وللمجوزة ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اي ما نريك
اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية فورية وقد يرد
بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا ضرب غلامها قوله وجب
تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال المفعول قوله لقيام قرينة مقام الفعل
في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان
تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فينبغي
فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة
الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند
اليه بالخبر ولان السائل غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق
السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه
جملة اسمية ولان السوال عن القايم لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه قوله بين يدي فرع والاصل

بلا عاطف

على بن



على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام
ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما
دونك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشاء
للالتباس والتردد وهو منشاء للسوال فنزل السبب منزلة المسبب قوله لخصومة اللام للاجل
كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت فح يحتمل خصومته
وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفيه رائحة من الفعل لا بيبكيه
المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا للبكاء قوله ومختبط
مما تطيح حكاية ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء
اثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علاقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان
واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوايح جمع مطيحة على
حذف الزوايد كما يقال اعشب فهو عاشب فلا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون
جمع طايح للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع
ملقحة من القاح ابستن كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية
لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوايح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال
قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح
يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن
ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فايدة ذلك ان التقرير
بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يودي معناه مثل ان الدالة
على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها تصير في قوة ثبت المقدر وذلك
فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله ان رجلا
التنازع
شريفا لطمته امة قوله فحذفت الجملة انما تعذر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة
لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قوله واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب
واقتصر على الفعل ويجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل
او الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم
وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني
عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا

فلا يجوز فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر
قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم
قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لو قوعه مخصوصا وعموما
ظرفا لنسبتهما وانا قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين
اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبداء
للتحقق قوله ويصح ان يكون هو موضع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يابى من حيث انه واقع في ذلك
الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المفعول الاول
والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى
عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره
كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا
هو وكان الواجب الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن
الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير المنفصل لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا
ولا جزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء
احد العاملين الا في المفعول لضرورة الملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او
بالاضمار المخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا
متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ
لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي
البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم
الظاهر الواقع بعد الا حكم المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار
قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعي المهملة
لا الكلية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب
وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك وكذا الكوفيين اذ العلة مشتركة قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اهملت او المقدر الذي هو

جاز اعمال

٤٧

جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه
تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى
فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله
واذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قايما في ان
العامل فيه معنى فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي وورود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوفي
بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا
القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبته
لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم
ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير
نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن
منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان
المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه فالوا ان حذف
الفاعل امتنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله
وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله دون الحذف خوف لا ضربت قوله لانه لا يجوز
حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيبويه وفي نحو اضربن واكرم القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء
الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل
لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والحذف
في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء
المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي
اما عن مثل ما ضرب واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيره ومن تولي بني تيم فهو منهم
واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار
وكون فصله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو
والياء فكان الفاعل غير محذوف لستجزئه مسد الكل قوله خلافا للكسائي اصله يخالف قول
الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه

تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل
النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي
الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية
الصحيحة بان يقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز انه جاز اتصال الفاعل
بالفعل خلافا للفرا فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه او بان نقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط
في جميع المواد خلافا للفرا فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه مشترك قوله ان استغنى
عنه شرط استغنى من الجزا ليتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان
مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم
حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا
لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض
عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان
امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار
او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم
اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع
اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر او لا مفردا خالف المفعول
الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي
جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقال
ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث
للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ مبني على ان التاويل
المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به قوله ولما استدل الكوفيون لا يقال لقائل ان يقول
لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى معيشة زند كافني ولم يدان
زند كافي كند والمراد هو هذا قوله وقول امرء القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد
وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كل من كفاني الخ
ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيرين
للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك

لان نفي

لان نفي السعي يستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص
لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى
الطلب البليغ قوله لاستلزام عدم السعي جعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافي لكل
منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك
بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز ان تكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة
على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال
والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد المؤثل او باعتبار
استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب
مجدا اما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما ينبغي
فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد
البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسبة تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا قوله لشدة
اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قوله كل مفعول فيه ان المنظور
في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله التحم للاشعار بالطرد قوله حذف فاعله بالمعنى
المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل المذكور لا محذوف قوله
واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة
على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر
اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوها قوله ولا يقع اي لا يصح
وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول
الثاني من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قوله المفعول
الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى الامر
مسندا اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك
لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام
ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه ولذا المفعول معه
قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدال على العلية لا يقال ينبغي
ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول انما يحصل الاشعار
بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له

باب الفاعل

لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض انه يوجب امتناع
ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا
انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر
لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن الكمية
فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قوله تعين خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى واستدلوا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
نجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول له وكون
اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم
لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد
الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب
الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة
الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له
وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها فانهما كانا شبيهين
بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سير شديد
في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى ساير المفاعيل
عند قيامه مقام الفاعل وهذا الفعل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة
ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة
مجازا قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط
المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي
ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين
لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته
الى ساير المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل عدم دخول الواسطة
عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم
مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما وانما قيدنا
فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قوله
بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر القول بالتشبيه
وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز

دونها

الى جوده والمفعول له

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك
مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد
من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ قوله اي جميع ما سوى
المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر
لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة
يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى
يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا
الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام
فاعل للعلم قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه
قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك
صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه
وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قوله ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله اي من جملة
المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يراد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة
افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان
مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا
لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا مقتضى لتقدير خبر مسند
اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قوله هو قيل اتى بصيغة الفصل الدال على الحصر
ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما
لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر
ليكون ردا على زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند
اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال
اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه فمن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
ح ليس للطرد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون
هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا وبلا وذلك

فيما يصح اسم موضعه قوله نحو وان تصوموا خير لكم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد
قبل اناصح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البير قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اي الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول
افاد عموم السلب فغير ظاهر واما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية
نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان
الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى وكذلك ان تقول ايضا ان الحرف الزايد
كالمعدوم وان التجريد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على
محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها
كان مبتدا ولا يجاب بان ان لا يغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزايدة فايدتها التاكيد اما اولا
فلدخول اسمها في حد المبتدا واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا
التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على
المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وتا قسمي المبتدا فيه اشارة
الى ان المبتدا مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال
اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون
الجمع لاثبات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء
اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقايم في اقايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا
كما ذكرنا واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى
ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش قوله الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما
وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل الخ واين ومتى وكيف وكم وا بان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر
واما التمثيل بمن فلا يصح بان تقول خلا يصح بان تقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة لان يكون
خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد
على ان من مفعول لضارب وفيه ما فيه قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز
وذلك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة قوله كون الصفة





بالفاعل
الخ قبل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل اقايم زيد ولجتنبوا عن التباس المبتدا
في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين
مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقايم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدا مسندا
وفي جعله مبتدا خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا والا التباس المحذور ليس الا
فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد لك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور
وهذا الوجه اسلم من تقديره بالاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار
وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم
ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب
الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة
اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب
في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد فقد اشار به
الى الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد به المسند الى المبتدا بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا
في العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا ويظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم
الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج بالقسم الثاني من المبتدا كما يخرج به يضرب في يضرب زيد
لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى
المبتدا مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد
الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدا نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يستند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في ازيد يضرب ويضرب
في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا الزيد قوله اي تجريد الاسم ان قبل التجريد امر عدمي
فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او اسناده الى شيء قلت العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص
يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شيء

كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدا وانما قال ذلك ليخرج التجريد
الذي يكون للعدد قوله فمعنى الابتدا اسنادا عاملا في المبتدا والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخرون هذا الوجه
قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان اخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي
طاري والاعتبار بامر الطاري دون المطروق عليه وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل
فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم
السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قوله جاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل
اذ لا احد ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد
ومنعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه
شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في اكفانه درج الميت قوله وقد يكون المبتدا نكرة
انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي تقدم انفا
لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدا وافراد الخبر المفهومين
من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني اشاعتها
على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمطلوب المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة
من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر قوله
بوجه ما لفظة زايدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب
ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن خير لان لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار قوله يقل اشتراكها
واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة
صحيح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة
الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم
الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت
اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة ففي اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ
فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المذكور عنه ان قلت
لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء
فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار
ان قلت فرق بينهما ان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة
لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام

يعلم



يعلم ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص
عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به
مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعيين بقطع الاحتمالات
او تقليلها فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص هاهنا لان التخصيص ان تجعل لبعض من الجملة شيئا
ليس لسائر امثاله قوله فلانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
التمرية يقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد
اخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار انه راجح في الجنس فيعم الكل
اولان العبارة لما لم يدل على خصوصية فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح
كما قالوا في لام الاستغراق في مقام الخطابي قوله لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف
لانه جعل بمنزلة ما فيه تخصيص من الخفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام
محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل يعني يتخصص
الفاعل بتقدم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحاصلها يعني ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام
اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما
فلا يخل التنكير بالافهام قوله قد يكون خيرا الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه قوله فيقدر وصف
يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل قايم رجل فان قايما يحتمل ان يكون مبتدا ولذلك خصص بالظرف
وفيه بحث اذ قايم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدا ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته
قوله لتخصيصه بنسبته الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وويلي لك
لان الويل الهلاك وللويل لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل
دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال
تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والتبادر
الى المراد اذ لو قدم الجار لربما ذهب الوهم الى اللغة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز
ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى
سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قولي سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام
عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه
بالمتكلم بل بالغايب ان قلت يرد على اختياره ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله
قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام
زيد لفظ عليك نعم يرد على توجيهه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدا وسلام عليك

بيان او بدل او مقول وعليك خبره وهذا المعنى مستقيم فان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا
الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون
تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التوجيه بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم اخذ
المفسر في المفسر قيد وروهو في المفسر يحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه
بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معروف وبان
سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر
سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على
الحدث قوله اي سلام من قبلي في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
الضابط في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب
بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح
الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود
الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وقوله هل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا
الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر
فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون جملة
لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية لو كانت قسمية صح ان يكون خبرا
للمبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر
يجب ان يكون حالا من احوال المبتدا والانشاء ليس حالا من احوال الا بتاويل مثلا اذا قلت
زيدا ضربه فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب
او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا
لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية بالاخرة قوله والجملة
مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدا محلا للفائدة اصلا
فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا
للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به
من حاوذ ما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا ماوّلا بتاويل
المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان
المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عايد واستدل بالاجماع على
ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدا

وخبر كان

٢٧

وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره
على المعنى فثبت الدلالة على معنى يختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قوله من عايد
خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه
للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر اذا كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر نفس
المبتدا وقيل لا حاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال وقولك مقولي زيد قايم قوله
اذا كان ضميرا مجرورا نحو في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزئيته يشعر
بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفته ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في السمن منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر وح ينبغي
ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي
ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره الكر وازده
شتر وار مهذب انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
المن قوله وما وقع ظرفا او جاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم
الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا الاطلاق كما هو ظاهر
الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرفا زمان ومكان لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه
ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق
بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان
الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها
لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص
بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا للكل
المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك
الزمان في الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف وثانيهما ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف
الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره
وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسفر شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو
لا سيما مع تنكيره المناسب للخبر وتجوز نصبه تقديره او جره بفي خلافا للكوفيين فان في
عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه
او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له

حتى كان افعال الحج مستغرقة بجميع الاشهر وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا
عن اسم عين فان كان غير منصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان منصرفا وهو نكرة فالراجح
نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة
فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان
منصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة
ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيده او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك ومن خلفك
فرسخين وميلا او يوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان
منبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية
اي بعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة
قوله على انه اي كاينون واقعون عليه قوله مقدرا اي ماول بجملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح
الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في بجملة قيل في توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث
انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة وان الباء للالصاق والمعنى
ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك
اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات في الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله نحو كان فلما راه
مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث
لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا يقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فنحو الدار
واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع
الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا هو هو قلنا لا نسلم ان ليس الا بهو هو لا بد لذلك
من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل
وللقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة
ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير
الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان
عدم افادة الزمان والتقوى يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو
مذهب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون





في النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر
متقدم عليه نحو ازيد قائم او ام هنا تاخر عنه نحو غلام من جارك قوله على معنى وجب له صدر الكلام
اي صدر دلالة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير
الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي ياتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل
الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على
اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما تغير لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله
بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه
للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جارك قوله وذهب بعض
النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا والوصف تعين للخبرية
والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في فرعه ان
من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم
لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل تفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدا والاخرى خبرا ان
ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقدم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد التساوي في التعريف والتخصيص
كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف
وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهم ودفعه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف
به لفوات التفصيل قوله او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة
ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو
قام الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه
مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم
جزئه المتقدم عليه ان قلت ينبغي ان يقول المصنف او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد
الا قائم لوجوب تقديم المبتدا حينئذ قلنا ذلك المبتدا اشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي
او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل
من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل بناء
على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قوله واذا تضمن الخبر

العبارة
المفرد اى نفسد اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن فى
حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قبل الموجب لتصدر الخبر منحصر فى الاستفهام
وفيه نظر لامكان النفى نحو ما قام زيد قوله لتصدره فى جملته اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يجب
ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شىء من ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها
من الكلم المغيرة لمعناها كان وساير ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها فلا يقال
ان من يضرب اضرب به واما جواز قولك الذى ان تضرب به يضربك فلان الموصول لا يؤثر
فى صلته معنى قوله بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق
بالمجرور بسبب حرف الجر قوله تبعيته يمتنع معها تقدمه انما حكمه بامتناع تقدمه للزوم تقدم
الشىء على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور قوله
فى المبتداء نفسه اما اذا كان فى صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تاخير الخبر
بان يتوسط بين المبتداء وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجزء
بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم طرده فى مثل
غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدا قوله او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو
اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع
بين اما وفائها قوله او فى تاخيره خوف لبس دون تقدمه فانه متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما فى خبر ان المكسورة معنى لصدارتها
ولا مما فى خبر ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما فى خبر الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معها والثانى باطل لانها
جملة غير ماولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون الذكور بعدها خبرا اخر لها او
ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام
موقع ان المكسورة قوله او فى الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو
عمرو قوله وقد يتعدد الخبر لفظة قد للتعليل او التحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كامثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل
يجب العطف فى توجيهه ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على
فهم السامع وليس فى المعطوفين ضمير المبتداء لان المبتداء فكونك تقدير افكانك قلت فى المثال
المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة
فعلى هذا جاز ان يكون قوله من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويحتمل
ذلك على وجهين قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين
الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا فى جميع الاجزاء فانكسر

احدهما

٣٤

احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون فى كل من الحلو والحامض ضمير المبتداء وعلى ما قلناه يكون
فى المجموع ضمير المبتداء وليس فى شىء من الخبرين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا
جاز اذا لم تسند الصفة الى شىء ان قلت فينبغى ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شىء من الجزئين عند
تثنية المبتداء وجمعه وتانيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الخبرين كاجراء الاعراب عليهما فان حق
الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه
نقس عليه ساير الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شىء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يجعل
المجموع فى حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه فى قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو
حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء على الكل وح يكون فى كل من
الجزئين ضمير المبتدا فعل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا
وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان تكون كالمطابقة فى المثال المذكور آنفا لان الضمير يجوز
ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
الابعاض قوله اى من قال فى الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفى هذه الصورة ترك
العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جاير تابع
قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تعدد العطف
على ما حققناه قوله ولا يبعد الى يوئيه ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط الاضافة بيانية
اولا مية قوله هو سببية الاول للثانى قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى
بل لزوم الثانى للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله قوله لكن
الشارح فسره بما يوافق كلام المتن فى بحث حكم المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما
تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله توجيه
الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس
لان كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد اللصوق الى ايجاده
تعالى واعطائه اما اسناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتداء الشرط لما كان
المبتداء دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط فى جواز ترك الفاء فى خبره وفى جواز كون الصلة والصفة
ماضية اريد بها الماضى لكنه قليل وفى جواز كون الظرف صلة او صفة له قوله وذلك الاسم الموصول
قيل تعريف الجزئين يقتضى الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدا الداخلة
عليه اما والمتضمن لحرف الشرط لكن وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول
انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف

بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا المعنى الشرطي ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجي حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدا الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تامل يظهر قوله بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بالواو بفرد قوله الذي يأتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في الدار ليست لفظة للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه فانه ملاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فتكون الفاء زائدة او يكون الموصول صفة قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء على ملاحظة مشابهة المبتدا لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز عليه دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليس ههنا مانع اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه واما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم الفلاء بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن قوله للقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه يصح لا مقتضي وداعي والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد يحمل على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغييرا للمألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعتني به زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في قول المستهل المبتدا المربق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير قوله في قول المستهل المبتدا الخ قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلاهما مستقيم قوله الهلال ماه نو ناستبين وبعده القمر

قوله



قوله لان مقصود المستهل تعيين شي الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال برايت اواري وذلك لان الاصل في المفردات الوقف قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة السبع لازمة للخروج وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر من السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت تنزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قوله فيما التزم يقال الزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظان يقال اي في خبره والا لزم خلو الجملة عن العايد بحسب الظاهر لان ضميرا في نحو ضمير وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني غناء الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر الخ الازرار خوار نيد نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان كلمة لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما هي الى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى عفوة كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كساير العوامل ولا يخفى قصوره قوله منسوبا الى الفاعل قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل والمفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق پست قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بله مصباح قوله واخطب ما يكون الامير قايما اي اخطب كون الامير قايما لا اخطب اوقات كونه قايما وان كان الشايع تقدير الزمان مع ما لما قالوا من ان هذا المبتدا يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قايما على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف

الازرار النيلوفرية بالفتح نيلوفر
ازرار جمع زر
والزر ... صح

الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قايم
وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجازا فى اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر
زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره
صايم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قايما يكون ح حالا
عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر من غير تقدير كان بعينه مذهب الكوفيين
وتحشي بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا
الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شي من ذلك لان قايما حال من ضميره الراجع الى زيد وهو
تتمة للخبر وقد نوقش فى لزوم الاتحاد فثبت على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه
ستمي بدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرايحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما فى قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة وقال قدس سره فى الحاشية وهي حذف
اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهر فى معنى الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عد لو اعنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة
ولو كان خبر السمع تعريفه مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقع موقع هذا المنصوب لازمة
ولو كانت خبرا لها لم تلزم الواو ولان دخول الواو فى اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها
بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان الجنس
المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر فى الاستغراق دفعا
للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
ممتنع عندهم لانه فى قوة ان الموصولة مع بقاء الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله
اي ضربي زيدا ضربه اي ماضربي اياه الا هذا الضرب المقيد قوله الى ان هذا المبتدا لا خبر له كما فى القسم
الثاني من المبتدا قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكلها وامثاله وامتناع توصيفه قوله لانها
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر قوله وثانيها
كل مبتدا الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو
مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون
خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو ولانه مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى
ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قوله وكل رجل وضيعته قال قدس سره فى الحاشية الضيعة
فى اللغة العقار التى هي الارض والنخل والمتاع وهذه كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار و

كردن



كار و پيشه كردن ان قلت لا يجوز رجع الضمير فى ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل
لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعته ذلك الرجل فيلزم فى توجيه
التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون وضيعته معطوفا على ضمير الخبر فيجوز سدها
مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب فى ضيعته كما فى جئت انا وزيد
وعدم الاندراج فى القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب
اما عن الاول بان حذف المؤكد مع المؤكد جايز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل
غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدا نظرا الى الصورة قوله
اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قايم وعمرو انما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر
لان الخبر مثنى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل
المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدا قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد
وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته سادة
مسده ويكفي فى النيابة حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به ومتعينا للقسم
فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لا افعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك
لا افعلن كذا قد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال نحو لعمرك لا افعلن قوله اى من المرفوعات اشار به
الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند
ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه فى الاصل
خبر المبتدا فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه
والنظاير لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه
الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت الخ ولان اقتضائها
للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق
التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء
فى عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق
على مجموع اخبار اخواتها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير
المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وان لم يحمل كلامه
على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع
اخبار ان واخواتها قوله لا ابراز اثرهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيهما
الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف قوله
مثل يقوم وبخبر المبتدا الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة اللغات قوله حتى يرد انه يجوز
ان يقال وان يقال زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد لات

الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقدمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن
وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى الكلام
بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ
والتقدير الا في تقدمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى
الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا
وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم الخ وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار
الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور
مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبر لا لنفي الجنس اذا دخلت على
النكرة وانما عملت عمل ان لانها شابهت ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي فان لمبالغة الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله
انما عدل قال المصنف ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا
يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف
المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا
الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل
قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه من الحال بدون سماحه قوله لئلا يلزم الكذب وانما
لم يلزم لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام
رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار
على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على ههنا قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لا لان النفي
عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة اختصاص حمل على امر شامل اولان النفي رفع الوجود
وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر
الخبر قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة قلنا
اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله
فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن
على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله ولما
بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء احكامها عليهما
ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل اذ على خلاف القياس قوله على
مورد السماع قال واو هو الشعر قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصد والاعراض والبراح
الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراض عنها قوله

اي لا ابراح لي

٢٧

اي لا ابراح لي لقائل ان يقول ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدا لا يقال
يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول انه يجوز
ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى
على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس
او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا
لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا يقال لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا التي تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا بالخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك
التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم
المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في جاءت
مسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه لشيء ملحق به ومن عداده قوله لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور كان مفعولا اما بعين ذلك
الفعل او بغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين
وعلى الثاني ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل
مصدرا اخر فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة
كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به
تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تتقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى
انه لا يظهر وجه التسمية ولا القيد بالقيود فالاولى ان نقول انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول
المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي
بان اطلاق المصدر والفعل والاثر يعني المفعول المطلق بضرب [illegible] الخ وعدم التمييز بين الاثر والفعل
والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا يبعد بكونه
مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل
الخ قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في خمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة
في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاء زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو
مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد
ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة
لهيئة فاعل او مفعول وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معمولا اتفاقا ومن ههنا

المفعول المطلق

[illegible]

اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب
فى المفاعيل اصلا وفى غيرها تبعًا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اى لا يصح اطلاق
المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الجملة ان قلت من ضرورات صدق
المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق
هذه المقيدات معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعل فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اى على تقدير ان كان
مثبتا او سواء كان بطريق النفى والاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله لان
يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل
انما زيد ليخرج ضربت الثانى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر
الاسم لانه نكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان فى قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله
والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله فى ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما فعله
لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعل مضمونه
الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون
مدلول تضمنى وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات
المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول الفعل يتناول القول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه
مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج
الى الاخراج بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لصح ايضا لانهم يجرون
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما فى سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها
وغيرها فى حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجارى على الفعل وانما سمى به لانه من صدر
اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لا يكون مصدرا
وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا او رايته القا
قوله وهو اعم يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا
وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا حكما كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل الذى
حكما يشمل المقدر والاسم الذى فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه لم يرد اشتمال
مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد
ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب يحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء
ويتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتى لان الكراهة التى هى مدلول الفعل

مغايرة

مغايرة للكراهة التى هى متعلقها فى التحقق لتقدم وتاخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا
لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب
بل من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتى فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار
القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار
اصله قوله للتاكيد اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول
عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته
دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اى كلمه بذاته لا بترجمان
بان امره بالتكليم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر الشيوع
المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد الشيوع والعدد وان كان
وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على زيادة غير العدد قوله ان دل على
بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوما من الصفة
مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربته
ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته
انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقد يستخبر مقدما فانا ايا واسم التفضيل
بعضها ايضا فان اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى قد وما خير مقدم الضرب
اى الضرب الذى ينبغى ان يسال عنه بانه اى ضرب هو قوله ان دل على عدده اى وحدته وكثرته
بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين
او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربت ضربتين او ضربا باسواط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة
الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو
ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رايته الفا اى الف رؤية وذلك ان
تقول انه صفة مصدر محذوف اى رايته رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر فى العبارة
ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا
فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته وجمعها لارادة الفرد منهما قوله او العدد لا يكفى فى قصد
تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس فى تلك الاوقات كان
ذلك قياما واحدا قوله وقد يكون قد هنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى نفسه قليل بالاضافة الى ما
اذا كان بلفظه والتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وح كان ابلغ
واوكد مما كان بلفظه قوله اى مغايرا للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها
الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله بدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته
ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك قوله مثل قعدت

جلوسا فقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقايم والجلوس للنايم قوله نحو انبته الله نباتا
فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبته جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه
جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذه الباب
لانه مفسر انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير لا يجرى في نقل قوله تعالى
لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم فح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن
يمضى الى السفر فح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله
اى سماعيا موقوفا يعنى ان العلم بوجوب حذفه ليس بطريق السماع بخلاف الحذف القياسى فان
العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر
فعل محذوف اى يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اى يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك
لثبوت الضابط الذى هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا الخ كلمة دعاء دايما ويلام التعريف
ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع
بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو كلمة او كما في الرضى لكان اظهر قوله وبعضهم
بان وجوب الحذف الخ قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين
لم يجب وذلك مثل صبغة الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اى بعدا له وحمد الك
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى
المفعول ويجوز ان تكون الاضافة في حمده لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما في قوله تعالى
وقد مكروا مكرهم قوله منها الم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكره فان منها المصدر
الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس
قيام قوله ما وقع مثبتا بعد نفى انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود
من هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد
فينافيه وضعا وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد الا سير سير لينمحى عن الكلام معنى الحدث
راسا العدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا
بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه لادى الى
لغوات الحصر الذى قصد به يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى قوله
داخل قيل صفة للنفى والاظهر ان يقال صفة لكل من نفى ومعنى نفى قوله على اسم مبتداء او منسوخ
ابتداؤه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفى على الاسم ليس شرطا بل يجوز ان يكون في نحو ما كان الا زيد
وما وجدتك الا سيرا البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا

ويجعل



قلنا النوع قد يكون مركبا وان تلك تتفوت فابتها بدون علم الاعراب

ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه
بلا تاويل او مبالغة قوله لانه لو كان خبرا الخ ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا اذا تعين
مواضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرايط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
سلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره في الشرح انسب بالمقام قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة
لا تفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو دكت الدلال تسكسرا شديدا قوله وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى
انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سير او ح ينبغى ان الحذف واجب قوله الا سير البريد البريد يك
قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل هنا للالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى
ينتقل الذهن منه الى غاياته التى مصادر وقيامها مقام عواملها قوله لان مضمون جملة انشائية
او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا ويشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة
نحو اسفر بصحة او بغتم اغتناما لا يخرج نحو اسفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب
والبعيد ليس من اثار السفر بل هو من انواعه قوله متقدمة بيان للواقع واحترازا اذا جوز تقدم
التفصيل نحو اما تمنون منا او تفدون فداء شدوا قوله مصدرها اى المصدر المفهوم منها قوله
وباثره غرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد المؤثر قوله
اى لان يشبه به امر اى لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول
المطلق لا يقال فاذن تخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق المفعول نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم
على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا الوفق قوله ما وقع للتشبيه موضع مصدر وقع لان يشبه به
امر يسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف
لكونه في موضعه كالاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لانه في موضعه معنى الحال ولذا لم يجعله تاكيدا لفظيا
لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضى لا منع عندى ان يكون تاكيدا واذا نزل المصدر واتى
بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله علاجا ليس في كثير من النسخ
ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم
ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو
له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قوله مشتملة
على اسم الخ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفس
الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على انه لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه بهذه الدلالة
تغنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب
بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويصح ذلك في مررت به فاذا الصوت
لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له
صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه

لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال
والمصدر ولكن لا يجب حذف العامل **قوله** فاذا الصوت صوت حمار وانتصابه على الحالية على احد
تاويلي الوصف كما سنذكره ذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف
بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وبجيز التعريف بلا تاويل
صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة وردها عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اي مثل الطويل واما على انه جامد تاول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير
**قوله** من صات الخ يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة الى
القول بانه اسم بمعنى الاول وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وانه عامل بمعنى
من التصويت **قوله** وصراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر **قوله** ما وقع مضمون
جملة حال او خبر لو قع على انه بمعنى كان وهذا الظهر معنى **قوله** لا يحتمل لها غيره اي لا احتمال للجملة
من المصادر غيره تحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله **قوله** نحو له على الف درهم لخبره على متعلقه
او على العكس ولكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق دعاء
الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القايم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام **قوله** اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا
القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل **قوله** ويسمى هذه التسمية من المتاخرين **قوله** لانه انما
يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني
الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية **قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به
عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى
وهو مضمون مفرد **قوله** من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على
يقين والمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل
والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا كما قال الشيخ الرضي
من ان جميع الامثلة الموردة المؤكد لغيره اما صريح القول او اما في معنى القول قال تعالى ذلك
عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان واكثر بل هو قطعة
واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعل وقطعت به قطعة
فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد
فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها للقلب
وهذا المصدر مفعولا مطلقا للقلب بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان
المتكلم انما تكلم بجملة فهي مقولة **قوله** ويسمى هذه ايضا من المتاخرين **قوله** ويحتمل اليه ذهب المصنف

وزيف



وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيدا لنفسه لاصلة لا للاجل اللهم الا ان حرف
عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي الخ **قوله** اصل البته لا البتي من التلبية لانها ماخوذة
من لبيك **قوله** لحذف الفعل الخ كل ذلك ليتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثل
**قوله** ويجوز قيل اصله لباء وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلب الفه ياء كلدى وليس بمثنى لبقاء ياءه مضافا
الى المظهر **قوله** المفعول به قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا
لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال **قوله**
ولم يذكر اي الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على
ذواتها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل
عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية **قوله** والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا ليخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف
المراد بوقوع الفعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض
التعريف بعمرو في اشتراك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا
ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب
زيد عمرا فليس عمرا ما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
**قوله** ولا يقولون في مررت بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي
فان المفعول المطلق عين فعل فيه تامل **قوله** يخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد
لكن في صحة اخراجه تامل **قوله** فلا يرد لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع **قوله** وقد يتقدم المفعول به
وكذا ساير المفاعيل سوى المفعول معه لمراعات اصل الواو فانها في الاصل للعطف في موضعها
اثناء الكلام **قوله** واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له
منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر **قوله** كوقوعه في حيزان دكوقوع فعله مؤكدا بالنون
لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافران
في الظاهر **قوله** تخصيصها بالذكر الخ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر **قوله** لوجوب الحذف في باب
الاغراء الخ اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين **قوله** نحو امرأ ونفسه الواو
اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قربه ولسانه عنه **قوله**
واقصدوا خيرا لكم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جيء بما
لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصدوا ائت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه
ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك

خيرالك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وابتغ خيرالك ووراءك اوسع لك اي تنح واقصد
مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اى وسطا واما عند سيبويه
فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف فى الاية الكريمة غير ظاهر
وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قران
الاستعمال واحد بالقياس الى المخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن
الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعى وجوب حذف الفعل قوله وسهلا عطف على مثال قوله
او اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة
الاجانب جمع الاجنبى فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك قوله وطئت الحطى كوفى راه
المنادى
قال قدس سره فى الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه
انه يخرج نحو يا الله وقيل نداؤه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه
مطلوب الاقبال كونه مسؤول الاجابة قوله مثل يا سماء ويا جبال الخ ولك ان تقول ان نداء هؤلاء
من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء قوله منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال
الامر قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ هو للجزولى ويؤيده قولهم فى المراثى لا تبعد
اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي
لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضعف ونشر قوله مناب ادعوا لا انشائى لان الجملة
الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها
بلفظ الماضى قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم
لانه ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او المنادى بان
يكون حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء
حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته فى حال القيام قوله وعند المبرد بحرف
النداء لسد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه
يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو على الخ رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل
من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستدعى اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى
لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها اجوز فيها ما لا يجوز فى غيرها
الا يرى الى الترخيم وعن الثانى بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض
للجملة ما لا تستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قوله ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا لا
العام لا يقال فينتقض التعريف بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لان ذكره فيما بعد
بمنزلة الاستثناء قوله لفظها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل

النصب



النصب فانها ثلاثة او لفظها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار
اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع النصب من حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا
كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك
نظرا الى كونه مفعولا وان اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرتفع بها المنادى فى غير صورة
النداء يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المراة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى
اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير
الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف
الذى فى رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعنى ان المفرد يقابل
المضاف لكن اريد بالمفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور
باللام او المفتوح بالالف بذلك الارادة بعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي
ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجئ بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا
بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر
الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله
مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجلا وامراة واما نعت فانه لدلالته على معنى فى متبوعه بمنزلة جزئه
ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق
وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له
نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة
او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلهما صلة للذى يفوت
الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء الا يرى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء
فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف
ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها
ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع
التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع فى المنادى
المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله
لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة لا خطاب فيها اذ هى كلها غيب الا انه لما
البه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذى وضع للخطاب فصار فى حكمه وانما عدلوا عن

الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه
مثلهما افرادا وتعريفا انما اعتبرهما ليقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه
والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابهة المشابه للشئ لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمنا
سب للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها
فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتعليل ما به الامتياز وجعله كانه هو
الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قوله ويا زيدان ويا زيدون
ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزايل فكيف يصح هذان المثالان
اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله وتخفض خص لفظة يا باسمائه قوله وهو لام التخصيص
معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان تكون لامر
يعتنى به وذلك لان المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك
الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلاثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة
بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه
ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على غير
المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه
بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو با وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع وجوده
وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء
واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او بان قوله
مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قوله ولا لام قال
الخليل لان اللام بدل من الزيادة كزيادة المندوب واوا او ياء او الفا قوله يا طالعا جبلا فيه
انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه
موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شئ وهو ان طالعا جبلا
جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اي
يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال كون رجلا معينا قوله يا حسنا وجهه
ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين
وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما
لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك

قبل النداء



قبل النداء قوله وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي يجئ به للتوسط اعتمادا على
ما سيذكره قوله فان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الا في حكمها قوله تابعه للفظه
فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا الزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في يعجبني ضرب
زيد وعمرو قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور
في تابع المثنى بالالف قبل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا قوله
ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد
اوشبهها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس
مضافا نعم في اخراجه عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما الخ فاعتبر حكم
المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن
وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي
الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد
زيد نص في التاكيد وفي جعل الى علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان
ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو ينصب الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه
بما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف
به قوله والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر ارتفاع العالم او انتصابه في مثل
يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قوله وعطف البيان
ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل
والمعطوف المعرف باللام لانه اخصر ولينبه على مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو
يا محمد والله لتعين الرفع قوله ترفع ولا يبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة
دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهه بالرافع في كون اثره كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه
في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر والمقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة
كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه
لضم كان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا
عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان مراده بالاختيار
الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى
واستقلاله في الجملة فوما تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير
المضموم فتعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي
ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل
على نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه

ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها انتهى اي تلك
بجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره
بما فسره الشارح قوله اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم
ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل
وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي
المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفا
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله للواحد لخصلة مختصة به
من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معه لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والانفا في هذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى
اصلا كالثريا والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت
كما في اعلام الاسبوع من الثلثا والاربعا والخميس فانه لم يثبت معنى الثالث والرابع والخامس
ومنها ما لا يتصور لها ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكواكب فانا لا ندري
ما معنى الاشتراك فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير
للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما
بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في نفسه غايب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب
العارضي قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كل منهما تابعا للمفرد
او مضاف قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتها علما
قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات
في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل في ذلك كون
الفتحة حركته المستحقة في الاصل قوله واذا نودي المعرف باللام الخ فيه ان ندائه بمعنى العلم وجمعه المعرفين
باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان الزيدون يا زيدان يا زيدون وقد يجاب
بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزايل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام
قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا لما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدأها اعني الارادة قوله
قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قوله يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها وللشيء ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي
وسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسط

قال الاخفش



قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها
موصولة ونكرة وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها
تبنى على الضم ونحوها التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فانجبر بقربها التنبيه
ما فات بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي
فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل
وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيمتنع
وصف بابه هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه
فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسيط الامرين معا
السر في توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على
ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة
معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب
الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما طالبا المعرف باللام
نيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم بطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف
باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذ قطعت عن الاضافة وابدلت عما اضيف اليها
التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل عما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيف
اليه وهي ح يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام قوله
وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق
لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله لانها توابع
توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا
قايم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في المعرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال
المذكور لان عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب بان لا معرب
واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون
منصوب المحل قوله يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته
في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم واخرتا تبركا
باسمه نحو اللهم وقد يزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة
بالنداء سماعا نحو فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان نحو اللهم فاطر السموات والارض
محمول عنده على نداء مستانف قوله وعوضت اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله اعاذ الاله
ان يكون كضبية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بفتح
الكاف اي الكبير قوله خاصة اي خص خصوصا قوله من اجلك الى آخره وانت مخلة بالوصل اعني قوله في قولهم

فيا الغلامان اخوه ابكما ان تبغيا بي شرا في رواية ان تكسبانا شرا قوله ولك خطاب لمن يصلح له
هذا الخطاب قوله اي في تركيب اوفي ما فصل ذكوا المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه
صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي لحاله
مجهول بحسب الظاهر قوله اما الضم في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية
بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين
الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا وان كان مراده كان الثاني عطف بيان قوله ونيم الثاني
تاكيد لفظي وانما جي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه
ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قايم مع امتناع
الفصل بين ان واسمها الا بالظرف فانه قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم
قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى مثل المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل
قوله لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه او تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب
حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك
الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك
ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشيدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو
المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة
الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا رو ما للخفة ولامتداد
الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال
في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراه وناصاه قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي
اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع يا ئين قوله ويكون المنادى يعني
ان الياء في بالهاء للملابسة والظرفية معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف
وذلك ان تقدر وصلا معطوفا على الفعلية اي توقف بالهاء وقفا قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي
اذا وقفت على يا غلاما فالياء لها لبيان الالف واذا وقفت على يا علي بسكون الياء وصلا فالوقف
عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على
مذهبين وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا
جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما
متناسبتان في انهما يزادان في آخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث
لحولان التاء لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زايد بخلاف بنت لان تاؤها عوض عن اصل

ان قلت



ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث للذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة
فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت حملا على يا امت مع ان التاء في المذكر غير مستنكرة في حمامة
ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحروف المبدل منه فيكون في البدل
شابية من المبدل منه قوله وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المنقول المعرفة
لانه اسم في اخره تاء التانيث نحو ثلثه قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف
قوله فانه غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في من فمويهما قوله اي واقع يعني
ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام بهذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة
وذلك ان لا تقييد ويجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود
في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان
الانسان في حال ندايه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة شعرية اشارة
الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة
والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم
في غيره اي ضرورة نحو قوله ديار مية اذ مي تساعفنا الاصل اذ مية قوله وهو حذف الاظهر
ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة
كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلامه رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف قوله اي
اخر المنادى فخرج حذف يا غلامي لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل
نحو حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي الجزم التخفيف فخرج
نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب
اذا اسكن الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه
ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من قال انه حذف
في الاخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر القيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور
الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان
ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى
لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل الكنفي
بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا
ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فيا نه ان المضاف
من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم

يا آل عكرمة اي آل عكرمة **قوله** لانه ليس آخر اجزائه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما
اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه
**قوله** فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى **قوله** ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف
عجزها نحو يا تابط **قوله** ولا زيادته على الثلثة لم يلزم بعض الاسم الذى في حكم المعرب نما قيد به
بجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو من وما واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به
**قوله** بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا **قوله** واما بتاء التانيث
قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء
واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت فيقال في يا طلحه يا طلحه وذلك لانهم يلحقون
هاء السكت باخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون
وقد تغنى عن الهاء في النثر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا **قوله** زيادتان قبل لا بد
وان يكونا المعنى فخرج نحو عصبصب **قوله** في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في التثنية
**قوله** في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي سلمان وسلمات
علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو
مسلمون ومسلمين علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادة الالف والنون
المزيدتان نحو مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التانيث
وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها **قوله** او كان في اخره حرف صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضي
به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاه
فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وانفراقهما
في بصري ومختار **قوله** وهو اعم انما عمم لان الترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف حرف الاخير
**قوله** في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو
وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه **قوله** او واو وياء ساكنة احتراز عن
نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيف على وزن مدحرج اي مقطوع شرابه
وهو ورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع **قوله** حركة ما قبلها من جنسها ليخرج
نحو سنور وعليق نبت يتعلق بالشجر **قوله** فانه لا يحذف منه ليخرج خلافا للاخفش فانه يحذف
المدة ايضا **قوله** لان نحو نبون لم يحذف زيادتان بنون جمع ابن لانهما غير تانيا الواحدة
فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود **قوله** اما في الاول الخ لما كانت علة الحذف في القسم الاول
مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان فيما قبل اخره
مدة **قوله** وبلتغ عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد صغار النعم قال في الطراح نقد
بفتحين نوعى از كوسفند كوتاه دست وباي زشت روى نقده يكى يقال كذلك **قوله** وفي خمسة عشر

قالوا اذا



قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثنى عشر واثنتي عشر حذف عشر مع الالف والياء لان عشر
بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه **قوله** يا خمسة في الوقف
تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء **قوله**
بحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد فى هيهنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف
كثيرا مستمرا ان قلت استمراره بتجدد فهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا
نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى افراد الطبيعة فثبوتى والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما
هو التبادر والمناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقد المضارع والفاء الجزائية
تدخل على المضارع المثبت **قوله** وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت
اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة فينبغى ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في
في يد ودم اجيب بان المحذوف هيهنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة **قوله**
فيبقى الحرف الاخر مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون
وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما في ذلك
المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فيسبويه يفتح الاخر وغيره يجيز
الكسر ايضا وان لم يكن اصلى السكون يرد الى اصله حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم
يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرده الى اصل حركته وهو الكسر
**قوله** فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال والعاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة
بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال يا حار ويا ثمود
ويا كرو مثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما
**قوله** وفي يا كروان يا كرو قال قدس سره في الحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال
في الصراح هو طائر يقال له الهباري واز اشوط كو بند كرى كروى كراوين جماعة كس وان
بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم
متمكن اخره واو قبلها ضمة الا يقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعاري والادلى والمنادى
في حكم المتمكن لعروض بنائه **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء
معنى الدعاء والاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب مع اختلافهما لاشتراكهما في امر ما
ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن هنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه
بوا فامره غير ظاهر لانه ليس بمنادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا باعنى منصوب باعنى
او اخص ويلزم منه ثبوت موضع خامس في مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا **قوله**
يعنى لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير
اشعار بان يا اصل في هذا الباب **قوله** المتفجع عليه المتفجع دردمند شدن صلة اللام فالظاهر

المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه
وجود ا قوله بيا او وا الباء للالصاق صفة للتفجع وليست للتسبيبة او الاستعانة قوله ممتازا به
اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصود اغرب
من دخولها على المقصور عليه قوله وجاز لك وجاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي
يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة
كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير
المندوب قوله فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الالف
ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية
الا عند اللبس والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه يقول
في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي
لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قوله واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا
عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب
المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل واغلامهوه قوله واغلامكموه قال الشيخ الرضي
اخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مد او ميم جمع او غيرها اما التنوين
فيحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو
واغلامكماه خلافا للمصنف فانه يقول استغني بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء
فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء
فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمصنف يقول اصلها يا غلاميه فان لم يكن
للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفي بما فيهما من المد نحو واغلامهوه
ووا اخا غلامهي ووا اضربوا واضربي اذا سمي بهما وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة
بدلهما ان شئت واما ميم الجمع فلا يتاتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى
نحو واغلامكموه ويا غلامهمي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال
ردتا لمد الندبة واما الف المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء
فتفتح وتلحقه الف نحو يا منا في المسمى بمن قوله لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها
بهاء ساكنة تبينت كما تتبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة
او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء
كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم
نحو وا من قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلا مسجاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة

دون المضاف



دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر وقتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ
وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه
انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما يقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة
ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه
للمخاطب سوى بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج
في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء
قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ
الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا
مع ابدال الميمين منه في اخره قوله نحو يوسف اعرض عن هذا عبري وقيل عربي واعترض عليه
بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف
بكسر السين قوله ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس تعرفا بالنداء
الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف
الى اي معرفة عطف على قوله لفظة اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امراة امرئ القيس
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله
قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي الطرق كسرا
الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله هي رقبة اذا سمعها
يلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله
والمعنى ان النعام الخ قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد لخفض عنقك
للصيد فان الطول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيد منه قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا
والمعنى فهم لا يهتدون ان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا
زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا
او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي مفعول
اي برا ومطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف
مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم
مع عد المحدود ثالث من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها قوله اي اضمر عامله
بناء على شريطة بمعنى ان على بنائية وذلك ان تقول ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا

على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى
انى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب
لان الجملة الثانية لم تات بمجرد التفسير بل اتى بها للتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار
ما تعلقت به من كونهم ساجدين لكقولك علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم اتحم لفظه كل البناء
المانعية قوله بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لابد شبه الفعل مما يعتمد
عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضاربها واذ زيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيدا لضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا وضاربه خبره قوله مشتغل صفة
لاحد الامرين المفهوم من لفظة او او لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه متعلق
بالاشتغال لتضمينه معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره فى هذا
التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور
ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة
للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون
المتعلق موصولا وموصوفا فالعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه
نحو زيدا لقيت عمرا والذى يضربه او رجلا يضربه قوله لو سلط التسليط بمكان شتى برجين قوله
او مناسبه ليس فى اكثر النسخ بل ليس فى شئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاربعة
ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة فى دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ
عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون
اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء
وما وان من حروف النفى دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا
بعد الا او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظنه منطلقا او معطوفا
او واقعا بعد فاء السببية وهى واقعة موقعها اما اذا كانت زايدة او غير واقعة فى موقعها فيجوز
تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن شئ فحدث بنعمة
ربك فجعل ما فى حيز الجزاء شرطا وجعل جزاء الجزاء جزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء
بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضى وههنا بحث وهو ان زيدا فى زيد
اضربت غلامه خرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى
مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع صورة لانا نقول يدخل
فيه مثل كل شئ فعلوه فى الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى فى التسليط فيكون قيد التسليط
ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضى قوله بالترادف فيه مساهلة
لان الترادف انما يكون فى المفردات قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات



مقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله لا يتصور
الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فيقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير الجار
مع المتعلق فى زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة المناسبة
قوله ينصب بفعل بنفسه ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة
الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد افعال
صالحة لان تنصبها وفى قوتها اعنى جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها
اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق
التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثانى بدلا من الاول لزم تعلق الفعل
بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثانى
لزم تقديم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة قوله فى مظان الاضمار قال قدس سره فى الحاشية
اى فى مواقع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع
قوله ويختار الرفع ابتداء بسلامته من تكلف تقدير العامل قوله بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل
كما ان ناصبه اذا نصب فعل وينبغى الى وجه اختيار الرفع قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد ترجيحه
تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة
لان القرينة المصححة للنصب موجودة فى مثل زيدا ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى
وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع
لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد قوله بسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على
تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا
اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم خروج مثل زيد ضربته
عن هذه الضابطة التى تليها قوله كاما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب
وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا المفاجاة قوله مع غير الطلب لم يقل مع
الخبر مع انه اخصر للاشارة الى ان انتفاءه يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف
الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فى جواب
ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران قوله
كالامر والنهى والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا
الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضى اولان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية
لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض

والتخصيص لا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية
او المراد لزوم الاسمية في غير هذا المواضع لورود النصب ههنا قوله بسبب عطف جملة ولو بلكن
وبل قوله على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل
لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو تقربه
لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال
المفروض اعتراضية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في عدم
تقدير معمول المانع قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدث واما اذا كان
الاسم المحدث بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة
الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك
على ما ذكره وهو ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجده فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت
فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قوله واذا الشرطية
كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في جواز الجملتين
بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله
الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود بل قطعي الحصول
قوله وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يلزم لجواز تقدير
فعل رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر
وفيه فوات ذلك قوله وعند خوف لبس الخ عطف على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين
تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند
رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى
ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع
الى ان لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول
للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة
ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق
مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق
لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله
ويستوي الامران في الاختيار قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف اي السلامة من حذف
العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العايد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال





من باب حذف العايد بل من باب حذف الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر
لا بد له من عايد اذا كان جملة معترضة عن هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك الشلبس الابنين جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المسند اذا جعل الجملة خبرا
اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد
عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المسند الذي هو الضمير قوله بعد حرف الشرط وما في حكمه
من الاسماء الواقعة في الشرطية قوله والا بالتشديد جوز الخليل فيها التخفيف قوله لوجوب دخولها
على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان
تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع
اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفوا في اختصاصها كالا للعرض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء قوله فانه
وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع مشتغلا عنه بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بضميره الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه
باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه بحيث يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف
لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل بعينه ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل
مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب
في هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبداء الصفة لموصوفها قوله مع اتحاد ما
اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم
المشتغل به من المفسر الا يرى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر
وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير
في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم يضرب
الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلابس واذهب ليست
كنسبته الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه
انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح
المفصل قوله وكذا خبرا او مبتدا وفيه قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر نوشتن قوله بحث
لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله
في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو
عيسى بن عمر قوله ويجوز الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير
وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل جملة قوله وجملتان بتقدير المبتداء اي حكم الاية

جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما العطف على قوله كذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفا
بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله تعالى الزانية الخ بتقدير العايد وقوله جملتان معطوف
عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبط بمعنى الشرط فتكون البا صلة
ويجوز ان تكون للتسبيبة قوله عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف
للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر موافق
قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
زايدة او غير واقعة موقعها الغرض كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا
قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف او خبر
كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب قوله ان ثبت زناهما
شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل زايدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان
القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتخيير لان اجلدوا ايجاب والايجاب
متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله وجزء الجملة الخ يجوز ان يقال ما بعد فاء التخيير او السببية
اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة
الى قياس استثنائي استغني فيه نقيض الثاني ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه لان اختيار النصب واقع على بعض
التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير
ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح
النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب
اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق الانسب
بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير قوله تحذيرا بما بعده هذا القسم الذي المحذر
اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا
والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا
سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا قوله على صيغة المجهول قال
الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فيه عطف على قوله معمول بعد من حيث
المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول
والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او هنا انفصالية اي
ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور مثل مفرد وما يليها جملة وانما جازت

المخالفة

المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق
الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا
على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل
معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الخبر او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق
دون غيره من الافعال للتحذير لا لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة
ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب
جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متنا ولا للمعطوف ليكون اشارة
الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار
القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله معمول متناولا للقسمين قوله قلنا نعم
او قلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باعتبار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه
بدلا منه قوله مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين
ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما
حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله
مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا التمحل ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال
هو بتقدير اياك بعد تاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان رحمه الله
منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد قوله
لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء رهين يدي لا برهين اثنين قوله فالصواب
ان يقال يمكن ان يقال اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان
نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم ان يقال
ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لاتقاء الشخص في الفرد المحذر منه في الحقيقة
هو الفرد وهي محذرة بالمال فاذا انظر الى المال صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر الخ لان ان
حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة
اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قوله ولا تقول اياك الاسد اما قول
الشاعر فاياك اياك المراء فانه فاضرورة الشعر او لان اياك من باب الاسد الاسد والمراء
منصوب بفعل اترك او احذر او لان المراد في تاويل ان تماري قوله فلم يثبت الا نادرا قال
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قوله المفعول فيه اي المفعول
فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية على المفعول فيه
الاولين قوله ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل

اللغوي قوله مذكورا اي مودى قوله تضمنا الي قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود
بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج فى المذكور المستعمل فى المعنى الالتزامى وما لمح الى معنى
قوله اذا كان العامل مصدرا او ما بمعناه قوله فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية الخفية تامل اذ لو اريد
من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقى
لا يجدى الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة فى نعم يصير قرينا
من اعتبارها قوله ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عنه بالقيد الصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا
عن الحين لاشتراكهما فى مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا
نحو جلست فى الشمس اى فى مكانها اذا اريد بالشمس النور او فى مكان اثرها اذا اريد به الجرم
قوله اشار الى قسمى المفعول فيه اشاره الى ان قوله من زمان ليس قيد الاحتراز بناء على ان
فى محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محدودا اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليلة والشهر والسنة قوله وظرف المكان ان كان المكان مبهما جعل الضمير راجعا الى المكان
والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يخرج الجملة
الواقعة خبرا الى العايد لان عايد المبين عايد المبين قوله وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير
اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه
هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة
لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل الهندى فى الارشاد من ان الجهات الست
لا تتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان
وما يدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم
جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناه وكتف وذرى لا يقال فيها
مثلا زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين
مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قوله وحمل عليه ينبغى ان يذكر
المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغى ان تحمل على الجهات الست
لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بوضع دون موضع
بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله ولفظ مكان يشترط ان يكون
فى عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف فى مكان كذا قال الشيخ الرضى اسم المكان الذى
فى اوله ميم زايدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على
ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب



الايما ينتصب به المكان المختص قوله وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك انه
معنى الدخول لا يتم فيكون فى صلة له كان عن صلة لضده الذى هو الخروج استدل الشيخ الرضى
على ان الدخول لازم بلزوم كلمة فى فى غير المكان ودخولها فى المكان ويكون الدخول فعولا والفعول
من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفى التعدى
بلا واسطة قوله والتفصيل فيه الخ ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم
الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران
نحو سرت ويوم الجمعة سرت فيه اى معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل
لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله اللهم الا
ان يراد بذكره معه الخ لا يقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل فى المجرور
هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل فى المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة
الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب
بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعنى
التادب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته للحدث فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قوله قعدت
عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار
الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقايل
لي او القول يكون المفعول به مفهوما مستقلا كما هو المفهوم من الكلام خلافا لقول الزجاج قوله خلافا
للزجاج وخلافا للجرمى فانه عنده حال فيلزم التنكير قوله فانه عنده مصدر لما راى من كون
مضمون العامل المفعول تفصيلا وبيانا له كما فى ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب
تاديبا قوله وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه علة
على القعود بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد
بالجبن اثر الكيفية القايمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر
المترتب على الكيفية النفسانية وهى الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من وجه آخر قوله اراد
ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور
واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بانه على هذا
التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المصنف ايضا بان
معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك التاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى
بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف
والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ مع الابقاء فى النية والحذف هو الترك فى اللفظ

المفعول له

والنية قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا اشترط ذلك وهو الذى
يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضى الله عنه فى نهج
البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطى
للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهى الاستتمام على
حال المفعول وهى الاستحقاق قوله ومقارنا له اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان لقوله تعالى
فى القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اى لصدقهم فى الدنيا ولا يخفى
انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا اشترط ولم يشترط ان تكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع
معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب فى المجرور التعريف قوله او يكون زمان وجود احدهما
بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرايط قال المصنف انما
اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرايط فخصوها دليل على اللام المقدرة
قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا لجعل ما هو محط الفايدة قايما مقام الفاعل
والخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر نايبا مناب الفاعل
من غير تخصيص قوله وقد جلى بين العير والنزوان قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى
ولا اهلى والنزوان الوثوب وقد قال قدس سره فى تفسير الوثوب بجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط
بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زايدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول
معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو
استوى الماء والخشبة اى تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست
الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بعضا حينئذ
لمعمول فعل الحج فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا
بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجرى ويمكن ان يقال المراد من السير معنى مجازى
شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها قال قدس سره فى الحاشية فصيل بچه شتر از شير ماذكرده رضع الصبى شير
خورده كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر منصوب بنفس الواو وفيه ان
الاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا النصب فى كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل
حرفا اعطى النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على
ما عمل فى صاحبه اتفاقا ولا على صاحبه خلافا لابى الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم
المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن
المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع قوله اى وجد حصل كان تامة

فقوله

فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف قوله لوجوب العطف
فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفى المثال
المفروض المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى
هو الاصل اظهر ان قلت فاذا عموا فى المثال المذكور ليبنى مفعولا معه وكلا منافيه فلا حاجة الى
قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام هنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله
فان العطف فيه يمتنع ذهب الجمهور الى ان العطف فى الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها
ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة
وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى
ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور
قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه فى السعة والبصريون للضرورة واما فى السعة فيجوزونه
بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسى يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده فى القران لقوله تعالى
تساءلون والارحام بالجر فى قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلى فى الثلثة
الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام
والثانى الذى بمعنى المصدر يعنى الفعل والضيعة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى
لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات
معاضدة حرف الجر بالاستفهام فى المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر فى المثال
الثانى والمصنف لم يفرق بين الامثلة فى الحكم والشيخ الرضي فرق فى الحكم بين الاولين وبين الاخير
قوله لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله
وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اى
العامل المعنوى مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية
متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام بمجملها حكمنا بمعنوية العامل فى تلك الامثلة قوله الحال
الحال من حال الشيء يحول اى انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قوله
ما يبين هيئة الفاعل الهيئة فى الاصل الحالة الظاهرة للمتهيى للشيء كذا فى المغرب والمراد ههنا
الحالة وهى اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحال المحققة او بحسب تقديرها وهى الحال المقدرة
نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله
تعالى وبشرناه باسحق نبيا اى مقدرا نبوته وايضا هى اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل
او المفعول او باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قايم لكن يرد النقض بقولك
اتيتك وزيد قايم ونسب الى صاحب المفصل فى دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان زيد قايم يبين

هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم
باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان
زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مغايرا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم
دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق
ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف هيئتهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما
يجري مجراهما وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه
اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث
احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها
هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول بحث تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع الا اذا اتفقت حال الفاعل او المفعول
جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا او الجمع كقولك راكبين وان اختلفا فان كان
هناك قرينة تعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا
منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه
هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان يترتب على حد ترتيب
صاحبها قوله لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار
اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون بنفسه الى هذا تفصيل العامل قوله فكانه الفاعل والمفعول
فان تعلق فعل شخص فهو بين علامة اتحادهما اذا اتا قوله فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل
في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ الخ هنا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر
بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز
الحال عن المفعول معه قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف
جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم
الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز
ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي فاعل الظرف
لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثر مع انه لا يصير فاعلا معنويا
على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه
لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذات زيد مع تقارب الاسم والفعل يعني اخذ الفعل من الاسم
الذي هو اقرب اي انسب اليه اولى من اخذه من الحرف الذي هو بعيد منه قوله وعاملها الا فصل العامل



هنا التحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي
وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم
والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صيغته
قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة بالفعل لعدم ورود الاستعمال
على اعمالها وللحق الاقتصار على ما صرح نا وقع على غير الاصل فلا قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي
انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت
ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر كان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك
بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا قوله كانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيدا اسد صائلا
بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المعلومية وفيه
ان المفعول له جواب لم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا
باعتبار اخر قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان
احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في حيز نفي او نهي او ما بمعناه قوله ان جعلت
امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على
الحال من ضمير الفاعل في انا انزلناه اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا على
كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف
قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة قوله او بعد
الانتقاض للنفي لم يغير قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب
الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الانتقاض
للنفي او متقدما عليه الحال انتهى قال شارحه قوله بعد الانتقاض لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين
قوله بعد الا وبين قوله متقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها
على المذهبين لا ضمير الحال النكرة ولا يخفى ان لابد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله
نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال
كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رعاية للاختصار
وانما قال لنقض النفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون
في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون
الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او متقدما عليها الحال اي يحسن
التنكير لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة لا يقال اختلاف الاعراب ايضا يؤمن اذ عدم
الجواز ههنا لطرد الباب قوله ويجعل قوله وصاحبها الخ يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر
او المعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا قوله ولم يزدها قال قدس سره في الحاشية النوع المنح

قوله ولم يشفق على نقص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المتوجة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراخ نقص براد تمام ناريسيدن
وسيراب شدن شتر قوله والاتن جمع اتان خرماده قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره
في الحاشية العطن ما حول الحوض والبرمن مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاى شتر
خوابانيدن قوله وحدثه بوحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحدة لازمة الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذف لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره
في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراهو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قوله متاولا اي كل واحد منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ
الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على
الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة
نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي
اولا فاولا ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت
الى الضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال التي فيها معنى النكرة اي مجتمعين في المجي وتاكيد لما قبلها
في تميم قوله احدهما انها مصادر لا فعال او صفات اي معتركة ومنفردا والحذف غير واجب
في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله سماع في موضعة موضع النكرة
يعني ان اللام للعهد الذهني او زايدة قوله فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة
وجب الواو لا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين قوله ليتخصص فيه
ان الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم ولا حاجة الى التخصيص
اخرى اللهم الا ان يقال للحال حكم اخر فلا يجري التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا
يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة
لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم على المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع
كتصدرها بالواو ولمراعات اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب
او تصدير عاملها بحروف الصدر او لام الموصول دون ساير الموصولات نحو الذي راكبا جاء
قوله فيما عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين
معينين نحو ضارب زيد عمروا وتضارب زيد وعمرو وزيدا ضرب من عمرو وقد يدل على
على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشتركة بين المشبه والمشبه به لكن
لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان او الزمان

او المتعلق

٥٣

او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق
التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقديم على العامل الضعيف
وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قايما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو
يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون بخلاف الظرف حالا
عن قوله على العامل كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية
بتقدير المبتداء قوله واما اذا جعلته داخلا الخ اليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله
فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف مقدم على العامل المعنوي اى في الجملة يعني اذا كان
العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ
الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان
ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بستين الى الكر منه بستين فذ حال والعامل بستين
قوله ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون
واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا
والحال مؤخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف
اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يحرك ما شيا يد زيد وتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع الخ قيل لا يرد علي نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه
مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا قيل وجه تقديمها على صاحبها
المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله بجعل كافة حال عن الكاف
والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا
ناهيا ارسل امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله
عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال
وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت
الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة
مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اي ارسالة كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها
مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازم
الحالية غير مضاف كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال
مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة
نحو قوله تعالى انا انزلناه قرأنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو
جاء زيد اسدا اي مثل اسد وشجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه

ان تقصد التقسيط فيحصل لكل جزء من اجزاء المجزا قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال وثلثة
بعده بذلك الجزئ اما مع واو العطف كقولنا شاة درهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزان بدرهم
قوله وهي ما بقي فيه حموضة الاظهران يقال ما فيه نوع حموضة قال في الصراح سوغوره خرما اول ما يبدأ
من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة ولين
قوله لا حاجة ان يأول البسر بالبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان البسر هو النخل كما يدل
عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او المدرك
وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشئ واحد قدم تفصيل ذلك في ذي الحدين قوله ويكون
جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال
ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شافهته نحو بعت يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد
بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فنصب ههنا الجزءان
لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الجزء لان الحال تقيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع
مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية
فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا
الا ان حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل الا وهو فقيه قوله فالاسمية وما في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة
نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع
مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق قوله والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك
لانها جملة وان شابهت المفرد او كانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا
للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع
بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل
الخ هذا تحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق يجري ان لا نذكره قوله
ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة
بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم
ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد ويقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزأ من القرآن فصاعدا
او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة الخ وهي

اما التقرير



اما التقرير مضمون الخبر وتأكيده واما الاسند لال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة
قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد
للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله اي احقه ذلك التقدير
من سيبويه قال الشيخ الرضي وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا
وان اراد ان المعنى احكمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد
من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة
ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله هذا المعنى فيكون لاحق تبعا معنيان التحقق
والاثبات ولاحق بجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق
التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته
اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته وذلك قوله اي شرط وجوب حذف عاملها اذ شرطها
في وجوب حذف عاملها انما قررت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة
لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية
يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجي صيغة الصفة
مقام المصدر قوله التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قبل وقد يقال بفتحها
لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره
ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة منفان لتعيين وحده بها بالذكر
والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او
الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن في رأيه
وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان
الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه
بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له ولعل الوضع شامل للوضع النوعي
المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن لا يستدعي تمييزا وانما يستدعيه اذا اريد به المعدود
والمكيل والموزون كما يجي وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ
الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة
الحادث الطارئ والمراد ههنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة
في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله كشفا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال الخ لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال

ان ذكر المتنقل لاخراج القراين الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا التمييز
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى انه مثلا
في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الاحال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا
قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرجل بالمعنى المذكور هو الصحيح ولا ابهام فيها انما الابهام
فيما يؤذن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة
راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في نحو قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف اليها المنتصب عنه اذ اصح اضافة التمييز
اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذ لم يصح اضافة التمييز اليه كالمفعول في
كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال
المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا
قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان المكافية من زيد ماذا اهو رجولية او شهادته قوله
برفع عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفيدان
ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر
عن المفرد اي المفرد لابهامه بسبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا
الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز
لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز فكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه اى الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك
اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب
نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام
الاسم يعني ان تمامها سبب انتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول
اولى قوله وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملأ الارض ذهبا والملأ
قد ربما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا
تحمول على مثلك بالضد ونحو بطولك رجلا وبعرضه ايضا قوله ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر
وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله
او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز
فيه يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسمين

بدون عطف

قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص
بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة الا الاوضاع الا للمجعول الواحد والمجعول له الواحد
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من اثار
جعل ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد
الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له
خاصا قوله بحيث اى حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي هي مضمون
الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير
السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي ان يقال
متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط
لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة
في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة
فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع
الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف
كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن
الحرف قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه ما لوحظ
حال وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الى اخره اشارة
الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى تقييد
فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة
قوله المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا
فتدخل فيه المعنى المطابقي والضمني والالتزامي وغيرها كما اذا تسعلت واردت به حضورك
وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول
قوله او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول قوله بمعنى المفعول بجواز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع
مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جراه على هذا الاحتمال
مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام
ومعنيه ومعناه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص
شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر
المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص الشيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء التي هو الوضع

فانها عقلية كالمتكلم من وراء جدار
فان دلالة السعال على الحضور
كدلالة الحياة المتكلم
من وراء جدار

وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لا لانه لا حاجة اليه
كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة
وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر
اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا مصوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به قوله بمعنى
قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ذلك
ان يجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف الهجاء اي حروف تعد باساميها
كالف با تا في حروف المباني المقابلة بحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس فيهما الخ
اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة
اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في نفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض
الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا يدخل الافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ
مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك
اي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة او المركبة قوله مما لا يدل جزء لفظه
من حيث انه جزء لفظه فهي حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما
لذلك المعنى الا باعتبار وضع العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله
وفيه انه توهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى
الوصفية وعلق به معنى مصدريا اما في صيغة فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة
ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة فان تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم
مع القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا الظهور المراد هنا قوله كما يتركب في مثل قتل قتيلا
وهي مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه ح مما لا يدل جزؤه من حيث انه
لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند
المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ
بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا في تقديم
الوضع على الافراد او كانه لا حسن فيه لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها
وهو الوضع قوله حيث اتى بصيغة المضي فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق
الرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع فان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه
كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال
وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين
ذي الحال وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير

جعله



جعله حالا عما يليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع الشارح
في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سبق ذكره لا يقال لو كان حالا منه يقدم عليه لان
صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه
مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المص في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل
واللام واسطة في كونه مفعولا ومعنى لا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات
فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا
واما تاء التانيث المتحركة في الفاه وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون
فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها
من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة
لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل
والمطاوعة الى نون انفعل قوله اعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل
الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل لم يعتبر كل من الجزئين حاله اللائق فان الجزء
الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق البناء هو قائم فجعل المجموع كلمة واحدة
فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل
والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
الاول وكذا في الآخرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب في الحقيقة وفيه تامل
قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين الكلمة واحدة وتعدد الاعراب
ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد لمقتضي في كلمة واحدة في الطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام
الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب
اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا
اظهروا اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في غير فليس لعبد الله
علما الا اعراب واحد قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح
اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال
لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله
فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظة ما اطلق عليه اللفظ كهمزة
الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما ندر من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج عنه
مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظة المرة والمفهوم
منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز المتكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك

اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج
عنه عبد الله علما لاشتماله على الكلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين **قوله** ويبقى مثل قايم وبصرى
الى قوله داخلا فيه اي مسامحة ومجازا **قوله** لان الدلالة هي كون الشي بحيث يفهم منه شي اخر
وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور
الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت لغير ذلك **قوله** كدلالة لفظة دير
المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع دين من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته
او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم ح بالمشاهدة لا من اللفظ **قوله** اي منقسم
الى هذه الاقسام الستة في تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة الكلام
**قوله** منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قبل هذا الحصر عقلي
وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما داير بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان
ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمات
**قوله** اما من صفتها قبل التقدير هكذا الا ان حالها او دلالتها اذ لانها اما ذات دلالة ولا يخفى
ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب
مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر
على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها
لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى كتقديرا انما نشأت من الثاني
فاللايق التاويل فيه لا في الاول واما تقديره الذات يخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا
جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به
من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر
لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخ عن حذف **قوله**
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها **قوله** الثالث الحرف استيناف لانه لما قال
اما كذا او كذا كان سايلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا
معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل **قوله** لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي
طرفه **قوله** اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء ا كم (المعنى)
نحو زيد لا حجر **قوله** ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة
في الفهم عن كلمة خرج عن الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كضرب مصدرا
وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم
لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **قوله** ماخوذ من السمو اي سمي

اسما



اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذف الواو ثم نقل حركة السين
الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن **قوله**
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى **قوله** وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه
على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد
**قوله** لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قوله** وقد علم الواو للاعتراض
لتنبيه من لا يحذير الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار
الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال **قوله** بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع
الضمير لزيادة التمكين في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه
التعظيم بجودته **قوله** حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة
كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة
من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض
والجار والمجرور صفة لقوله واحد **قوله** وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد
عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من مابه الاشتراك
ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم **قوله** ولله دره المصدر الدر في اللغة
اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره
اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا اعظموا شيئا نسبوه الى الله
سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من لبن ام ربته به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية **قوله**
الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر في الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل
استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطى اعطاء مع انه في الاصل لما يعطى **قوله** لفظ تضمن
تضمن الكل الجزء **قوله** اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه
قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان التضمن بالكسر
مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى التاويل
بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل
الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له
كما في الشرح احتيج الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط **قوله**
اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد يجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد

قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين
قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي
في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المص وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه
من خواص الاسم قال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين
الشرط والجزاء كما حققه السيد لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية
بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد
منك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة
المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف
مجال التخطئة ونسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا
او صلة او صفة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت
المهملات اي الصرفة اما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية
بها عن الواقع قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة
في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله الخ قايم الاب
او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج
الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير الدالة على انفسها بل هي تخطر بانفسها
لا بد وال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ
المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ
ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها
ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه
وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى
انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم
كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا
تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو
ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب
قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد
او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء
كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد اليها وسيلة
لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن
او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله لا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام

بعد تعريفه



بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صح فيه باداة
الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما
قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم قوله او في ضمن اسم الخ انما قدم الاسم على الفعل
مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في
بعض نسخ نفيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير ادعو المنقول
الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع
والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كاين في نفسه جملة صفة لمعنى سواء رجع
ضميره اليها او الى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول
ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل
في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية
غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني
مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير
وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات
ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية تتوقف على تصور الغير
وكثيرا منها يحتاج تفهيمها الى الضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغايب والمخاطب والمتكلم في ضمير
المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط
لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل
والفاعل قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله
قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب
اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة
من بيت الفلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم
على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدي في في الموضعين واحد بل
لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها
غير قابلة لان ينسب الى الغير بفي مع كونه منشأ بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز قوله كما ان في الخارج موجودا الخ اي كما ان الموجود الخارجي
قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في اللاحظة
وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظ في وهو انه

لماشابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القايم بالجوهر التابع لم صح ان ينسب الى ذلك الامر
بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال
انه كاين في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته يعني انه غير قايم
بغيره قوله والة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح لشيء منهما
اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في حد ذاته تفسير
لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت
بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه
لا يلزم من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه من دله على
كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم الخ يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه
مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها
الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه
فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كاينا في غيره فمعناه انه اذا
انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال
معناه فيه بل يقال في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث
هو هو وهو معنى قايم بالسير بالنسبة الى البصرة قوله وجعله آلة ليعرف حالهما اي ليتعرف
نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حالة للطرفين ومن منسوباتهما قوله كان معنى
غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكره اي لا يمكن
ان لا يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة
بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فات ما كان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغايب
والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة
تلك الضمايم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات
ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك
جزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات
الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ قصدا لكن لا يبقى معنى حرفيا
قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن
الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني





بدون عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الشيء بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالها قصة ولله دره رجلا
اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز
في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي راقود خلا راقود نوعي از پيمانه خم فاراندود
كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيفرد الى
قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري
في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي
اذا قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب
كونه مع التاء قوله وهو ما تشابه اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الانواع
جنس مع انه ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر
ان الجلسة بفتح الفاء وكسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ما هو المجرد عن التاء
كالجلوس فلو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل
تنك بار ومانند قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق بنون الجمع اراد شبه نون
الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن
تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فلا التباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله وعن غير
مقدر قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاسم عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص
فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه
انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي
التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما نوع
ابهام في النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف
صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان
هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا يرى ان نعم رجلا
مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المصدر
جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المصنف لم يجعله
من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة
من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فكانه قال

فكانه قال طاب زيد الخ اي كانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا او ابا وكذا فيما عطف عليه
الخ قوله والدر في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من اللبن ومن الغيم
من الضرع وهو هنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه
لان الله تعالى منشئ العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه
فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة
مشهورة وهو انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه
ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه
وكذا قيد مقدم الشرطية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان
نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس
صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا
الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة
والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال
انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ المعنى به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة
بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس
القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لا يصح ان يكون تمييزا اذ الذات
من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا
في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو
ولا يخفى صحته هنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى
صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم
الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه واعترض عليه
بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا
وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى
وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفائهما فيلزم ان يكون
التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه او لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير
بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو
لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله له الاطلاق عليه جعل الشيخ الرضي
صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة عن الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات

وانما قلنا

وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى
مع وهي تقييد مشاركة ما بعدها الخ كما من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو
ان المنصوب في عبارات النحاة نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز
عن النسبة تقديرا اي كاين مبتدأ لفظا بمعنى كاين لفظه مبتدأ وكاين معناه فاعلا ومثله كثير
في كلامهم قوله لان من تزاد في التمييز في القسم الاول مطلقا وفي القسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي
عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز لكونه من حيث
المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية
لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما تتضمنه لانه مطاوع له
فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله
نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى مارة
وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك مثل ربح
زيد تجارة معنى ربح تجارة زيد كقوله تعالى وما ربحت تجارتهم قوله خلافا للمازني في اسناد المبرد
وتلميذه الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقرائي لا قياسي قوله قول
الشاعر هو من مجيد الشعراء قوله اتهجر الخ قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي [illegible] قوله بالفراق
في بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل يحتمل ايضا ان يكون بطيب المذكور مفسرا الطيب
المقدر قبل نفسا قوله غير قادح من التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم
قوله المستثنى الاستثناء من الثني وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان
المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى
المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين
امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش
في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يعرف من تعريف قسميه كما يشير اليه [illegible]
هذا هو الحق لكن المصنف قال المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان
احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الهيئة في تعريف واحد بحسب المعنى
وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الهيئتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي
المشتركين بين الانسان والفرس فكذا هنا نقول المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين
ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى عموم تكلف مجازا واجراء حال
المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي في المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم المستثنى

المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله
لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه قوله فالمتصل الفاء للتفسير هو المخرج
سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له هنا اشكال مشهور وهو ان زيد في جاء القوم الا زيد
اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج شيء فرع
دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والفصل الصحيح فانك لو قلت له علي دينار الا الدانق
كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى
وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا الصحيح وحاصله
ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجي على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه
هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن
المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منه زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كخلا وعدا فانهما ظرفان
وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة
مقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجي الى القوم
على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب
بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب
بالقياس الى ما بقي ليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة والا لم يكن
في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة قوله بالا غير الصفة
بيان للواقع لئلا ينتقض قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة الا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم
ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان
تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا
على ما قاله الشيخ الرضي بشبهه الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاء في القوم الخ قبل الا ولكن لا يعتد
اخراجا ولهذا استعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد
جاء قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس ينبغي الخ الموجب والمثبت
اصطلاحا ما ذكره غير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام
موجب وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينتصب لكان بدلا والبدل لكونه
العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التفريغ وهو
في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل مع قطع

النظ



النظر عن الايجاب واما في الباقي فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى
وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله
قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي
ان يكون داخلا في الا في قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل
العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال انه بما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك والبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال ولو لم يكن
في الجملة معنى الفعل جاز ان ينتصب المستثنى قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر
المتسابق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة
وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قولهم في كلام موجب حتى لا يتجه
ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع
منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا
او منقطعا والا في المنقطع وان لم تكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها
والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة لكن الاسماء تحذف في الاغلب نحو
جاء القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك
والا انما يفيد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قوله في الا في
متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الايجاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل
ان بني تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج
عائد الى المتصل الا انك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير
الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال
ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال
بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له
لا يعصمك الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم
يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة
لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بقرب

من المناسبة والى الاسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب اليه
سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان
صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان مجاورة البعض المعين لزيد لا يستلزم
المطلوب ولا تدل عليها العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى
قوله والتقدير جاءنى القوم عدا الخ اذا قيل عدانى كذا معناه انتفى عنى كذا فاذا قلت جاءنى القوم
عدا مجيئهم زيدا كان معناه انتفى المجئ عنه فاذا قلت عدا الجائى زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائى او البعض ان زيد يعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه
انتفى منه فاذا قيل جاءنى القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجئ من زيد او انتفى الجائى او البعض
من زيد اى سلب عنه قوله ولا يكون لا يستعمل فى موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه وليس فعلهم فعل زيد
ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان
المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا كان المبدل منه فى حكم التنحية ثم قيل ليس فى بعض
النسخ لفظ فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة
احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا تقديره النسخة الاولى
متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بكلا
فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط
لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى منه متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد
حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام بتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم
الا زيدا فى جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير
لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا بالاصالة اى بنوع تحمل قوله ويعرب على حسب العوامل
اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم
بقوله اذ المستثنى منه غير مذكور او المستثنى زيدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد
بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت
داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسيط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى
منه قوله اذ كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات

فاعطى



فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوى يبين
دلالات الهيئة التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاءنى كل احد الا زيدا فينبغى ان يجوز
جاء الا زيد وهو يمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهى متحققة فى غير الموجب
غير متحققة فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام ولانه يقتضى
متعددا والا لم يكن قرينة خصوص عمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثانى
فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت
بذلك فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى وصح بقى قرينة العام بلا معارض ولهذا قال
الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب
فى وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر
ان يقال ثبت دايما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات ح فى افادته
بحث قوله لان نفى النفى اثبات اى يستلزم الاثبات لانه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور
النفى وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله ما جاءنى احد الخ لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير
الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد بشئ استيفاء للصور الاربع التى تعذر فيها حمل البدل على اللفظ
كان اولى قوله فعمرو محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فى فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه
ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه فى النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا لا فتى الا على قوله لان من الاستغراقية انما تزيد
بها لان من قد ان يكون استغراقية زايدة فى الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية قوله لانها
لتاكيد النفى اى نفى مجرورها سواء باشرته اولا نحو ما جاءنى من رجل وامراة قوله لا يقدر ان الا بعد ضامنا
وقوله عاملين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قوله لانهما عملتا للنفى يعنى انه علة
حملها على ليس وان او جزء العلة وعلى تقدير يعز بانتفائه ينتفى العلة قوله نحو ومرفوع على انه
الخ النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقديرعملهما اذ كان العامل
حرفا ضعيفا ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا
قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر بلا ضرورة الا ان اضطر اليه كما نحن فيه قوله لنقض
معنى النفى اى انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان
بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدالة على الزمان الماضى فحكمها
حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفى نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قايما لبقاء
معنى الكون بعد الا قوله بكسر السين او ضمها قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان قوله لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاى اى
من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم

بعدها شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون
بمعنى قلت حاشا الا ليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا دلويه اللام تعين
فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه بمعنى
تنزيها لله فيجوز على هذا ان يكون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين
في حاشا لك لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله
ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء
ذكر وربما اذا اراد تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يتنزهون من ارادوا
تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ قوله انتقل اعرابه
اليه فلا اعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع
لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول اعراب
غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قوله وغير
صفة غير مبتدا وما بعدها خبران له قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بهما سواء بحسب الذات او بحسب
الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما
الخ يعني استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجروره الموصوف بها
ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر
بعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجلان
الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس
وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا الخ هذه الزيادة لرفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة
تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون
الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد
يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الاية صفة قال سيبويه
ولا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف
ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى ومتى فانه
وصرح بذلك الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يتعدد انتفاء
الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا الله لان التعدد مستلزم المغايرة والمغايرة يستلزم للفساد
اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها
قوله اي بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا
قال تعالى مكانا سوى اي مستو باثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء

فصار

فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو
اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت
جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق للاستثناء فسوى
في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق
انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي المعهود
في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا
الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد ببعدية المسند الخ اراد باسمها وخبرها ما يصير
اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا
بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم
بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد نعت بدخولها قوله كامر خبر المبتدأ
في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان
لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
وكذا قالوا في اصبح وامسى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما
ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى وان كان قميصه قد
ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من زال ولا زال و
رادفها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي الى الحالة مستمرة وان جاز مع القرينة
ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار
هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للدوام تقلب
الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي المنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله
تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون
تلك دعوى قوله وهو كان يعني ان الطلاق ليس بجيد قوله في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان ان
مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي
ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي
ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقديره بعده او في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوف واذا لم يجز تعيين النصب
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل قوله اربعة اوجه قال الشيخ الرضي يجوز جرها بعد ان وان لا مع بعد فانهما ان صح رجوع
ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله
بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور

فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني بتقدير فعل لايق نحو يجزي خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله
او معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير لاسيما
اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع خبره الذي هو كجزئه لاسيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
لم لا يقدر الرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال
ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان جزاؤه خيرا انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر
والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا
من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون قوله لان كنت ذا نفر متعلقا
بقوله لم تأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها الا في اما الشرطية فلا بد من تقدير فعلها عند
البصريين من نحو يفتخرن وتتكبرن ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها
جوازا لم يغير صورتها وكذا ان حذف جوابا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها
بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا تخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكون شيء موجودا فزيد منطلق
فلا بد اذا من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط ان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها
واثباتها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه
منصوب بلا ولم بل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما يجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراج المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك قوله بعد
دخولها قوله وهذا القدر كاف الحق فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله مشبها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم
اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر جعلتان للمصدر واسم الفاعل
وهما لا يتمان بدون صلتيهما فيكونان شبيهين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول
بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر لا
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم بمعنى لا يعصم من امر الله لا خبر عنه بجعل الجار في الصورة
الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا

ولايضر



ولا يضر تقديرها يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا يقول بك مار على ان بك مخبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد
دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك
الظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني والمبرد فانه مبنية على الفتح قوله بلا تنوين لانه
وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على المبني فمنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا
لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع
في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله
لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني
رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي
الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشر ونحوه قوله والتكرير ولذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة
على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا
لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما قدر السوال مكررا اذ لو لم يكن
مكررا لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوى هذا التاويل اعلم
ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله
وفي عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى تعذر تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى
فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا
كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير تقويا للتاويل الثاني قوله في مثل لا حول ولا قوة اي لا حول
عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زايدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة
اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زايدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية
والثانية زايدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اللام التبرية
ولا زايدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان تكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرها محذوف واحد
مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا
وان عمرا قايمان قوله اي لا حول ولا قوة موجودان لا الظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عامله عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر
واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين

فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زايدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زايدة
بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة لشرط التكرير
سواء الغيت الاولى او الثانية اوكلتيهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك
مضي الخبر كما في ان قوله وضعف المضعف قال الشيخ الرضي لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم
عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا منزع ظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها التبرية لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا دخلت الهمزة دون الجار
فانه اذا دخل يجب نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى اللفظ كما يبني مع لا الزايدة
نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز
ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص
الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام قال سيبويه لا يجوز
حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعول تمني
الاعلام اعني الغلام وقال الاندلسي نقله الشارح قدس سره قوله واما الا رجلا بمعنى كان القياس
الا رجل بالبناء اخره يدل على محصله تبيت المراة التي تراب المعدن تبيت اي تبيت افعل
كذا قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك
اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف قوله ومعرب رفعا ونصبا مصدر بان
نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله ونجعل
قدمر ان القياس مضي الخبر لكن قوله ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك
يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ جواز البناء والتاكيد
اللفظي بحسب بنائه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ
الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم
والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فالا دلان
والاب والاخ قوله واجراء الاحكام المضاف عليه وانما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة
بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي
قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام
وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى
الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو
الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يتخلف
قوله لفساد المعنى قال المصنف ولانه لو كان مضافا للزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت
لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التصيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وفا لا يلتبس مع المعرفة

قوله



خبر ما ولا

قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قوله خبر ما
ولا قد تلحق لا التاء كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة والمبالغة ولا يدخل الا على حين مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على اوان او هنا مستعارا للزمان نحو لات حين مناص والغالب
في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون
الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله
الشبهين في النفي الخ قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي
خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع
اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الخ وذلك لان قياس العوامل ان تختص
بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم
والفعل قوله نافية مؤكدة والنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز
الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله او انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجوز
الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله اي خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزايدة قوله فحكم المعطوف
الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد
وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند انعزالها عن العمل قوله يعني الجر

المجرورات

بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام المعرب قوله
بل لحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف
اليه على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ هنا
مع ان المراد متبين قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك
الشيء قوله والمضاف اليه اتى المصنف بالظاهر موضع المضمر للتنصيص على المراد ولاحتمال انه
اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما
يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا
كانه اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا في ما كثر وقوعه ولا خفاء
في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه
بالاضافة والعامل ما في الوسطة من معنى التوسيط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا
واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العوامل نحو اتانا سرعة وبطوا والقول

بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لايخ عن تمحل قوله وهو الجري بيان للواقع لان
الاتي ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء
في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني
ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين
قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقام للاضافة
واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل الحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه
والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قايم مقام تنوينه فحذف القايم مقام التنوين من فاعل
الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الحصر واما
الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرطه
لشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو هنا تجريد الاضافة
المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف
في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه فيقع على هذا المضاف اليه
اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل
حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف
الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد
معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل
اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان
حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرانها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل فعلامته المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها
قوله كاسم الفاعل والمنسوب قوله واما مساو كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة
قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم
للاحد وكذا الحال في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند ودون
ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانها غير مانوس قوله ولا يحتاج فيه الى
التكلفات الخ قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا للاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه فاضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا لزم
فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كل للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي هنا لا يجدي في تصحيح اضافة كلي الى الجزئي او الفرد

قوله



قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام
ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء الملابسة انها تشرع
في التهيئ لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقباله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في حاجاتها
قوله واما الاضافة يعني من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة
بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية
الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل
عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد
ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور
في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس
وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القراين ثم قال بعض المحققين ان
الاضافة كاللام بلا فرق اما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هنا
الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك
وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتهما
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثلة والغير بمعنى المغايرة واضافة اسم الفاعل
اذا لم يكن الماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وسرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ
الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك
لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب
رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك
الصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة لشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك
صدر بلدة ورئيس قبيلة ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم
في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته
فانه يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج
في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان علمهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة

لايصح توصيف صاحبها بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غاب
حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
بقوله اذا قصد قوله نكرة بان يجعل كما قال الشيخ الرضي اذا به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اسمه ان
او صافه او ارادة ما هو الغالب في التنكير او ارادة تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه
وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان
تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة
فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها اصل التعريف قوله وبين جعلها علما فيه
ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها
زوال التعريف الحاصل ان العلمية لما كانت وصفا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة
فانها لما لم يكن وصفا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى
اجتماع التعريفين في الاداة قوله من ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي الخ نقل قدس سره
في الحاشية البيتين وهما ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع يرد جواب السلام
وفي او يكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى في ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد
من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة مضافة الى
معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها
اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والحال سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى المرفوع هو سببي نحو زيد مخاصم بطنه
ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر
ويعملان في غير ما ذكر من المفعولية وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها
الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض
الاسماء باسم الفاعل او المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد العير بكسر
العين او ضمها بسكون الموحدة بالعاير قوله نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او لعتبر معنى
اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرفا او مفعولا به اتساعا كما اعتبر بعضهم
ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاخف في اللفظ صرح
بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه

قدس سره



قدس سره قوله واضيف القايم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب المرفوع فراعوا
في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه بثم الخ لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون
مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
وامثالها انما يقال لاحق على سابق واسند لا باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف
بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب
الخ لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي
يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعة بقاء
وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل
لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف
على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان
المتبادر ضعف في التركيب لا في الاستدلال قوله اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان رواية الجر
مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع [illegible] والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله
فيه وجهان اخران الخ اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تحمل حيث
جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين فسروا
كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه
انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله قوله حملا اي لحمولية او لحاملية
لبناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد الخ بقي على هذا التقرير
دون التقرير السابق شيء وهو انهم لم لم يحملوا الضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما
قلنا دون التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال
الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك
لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف في باب منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض
القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة تفيد التخفيف قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول
او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد
اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي انه لا يجوز الضاربك زيد قلنا بين المثالين
فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد

مشابها الضارب زيد فى ذلك **قوله** وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه
كما ترى **قوله** ويرد على القاعدة الاولى الخ ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان
اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره فى الظاهر
بسبب الضمير المستكن وقس عليه اضرابه وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد واضيف للتخفيف
بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف ومسجد
الجامع الخ **قوله** متاول مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد
للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع **قوله** وثانيها الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل
اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة
الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمن **قوله** متاول بصلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال
الشمس **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول وموطى الاقدام **قوله**
ومثل جرد قطيفة قال قدس سره فى الحاشية جرد ژنده از كهنكى و فرسودكى انتهى قطيفة چادر دو رويه
صراح **قوله** اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص اراد المشابهة فى شمول الاطلاق وعدمه
كليث اسد فان ما يطلق الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس **قوله** سواء كان مترادفين اجاز الفراء
اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضى **قوله** بخلاف مثل كل
الدراهم وعين الشئ وكذا حى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام ولفظه
والمشهوران اسما مقحم **قوله** فانه اى المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله لا يخفى
شئ على حدوث الاختصاص وهو فى المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفايدة الاضافة
**قوله** سواء افادت الخ يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان
**قوله** واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج عند جماعة ولا شبهة
فى ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساو للموجود المطلق الشامل للموجود الذهنى
والخارجى عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشئ
نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحقيقه فى الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق فى الذهن
فهو فرد من افراد الشئ المفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه **قوله** بحمل احدهما
على المدلول الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال نحو ذو وذات ومثنى
اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اى وقت صاحبه هذا الاسم وذات صباح
اى مدة صاحب هذا الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب فى الصباح فمعنى
ذا صبوح زمان هذا الشرب **قوله** جاء فى مدلول هذا اللفظ لا الى هذا المدلول لان نسبة الجنية





الى الدال غير صحيح **قوله** لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده
الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا يغنى غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم
بل يؤخرونه عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع
مرفوعا او منصوبا **قوله** غالبا والمغلوب لا حكم له فان من غلب سلب **قوله** وهو فى
عرف النحاة ما ليس فى اخره حرف علة وذلك لان نظرهم فى احوال اواخر الكلم **قوله** والملحق به
الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح **قوله** لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما
اذا كانت فى صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن فى الصدر لاستقلالها فى حكم الابتداء **قوله** فان كان
اخره يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ **قوله** لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما راوا ان الكسر
يلزم قبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف
قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها كالياء ليكون كالكسرة قبلها **قوله** ولا تقلب الف التثنية
فيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لا لامر استحسانى لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
فى مسلمى فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد
واللازم للالتباس لغرض فى بعض المواضع **قوله** يوجب بقاء الضمة الخ لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها
ضمة قلبت واوا قال الشيخ الرضى قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس
اما اذا ادت الى اللبس وزن يوزن فانت مخير فى ابقائها وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الوى اذ
فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء الى ياء المتكلم فى الصور الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف فى قراءة
نافع محياى ومماتى اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فانه عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ
الرضى **قوله** فاخى وابى لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب فى الاية فلرعاية اسلوب الترقى **قوله** فالحال فى اخ واب الخ اذ
فيقال فى اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد عطف
قوله ونقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على
اسمية وهى الواو بدليل اخوان وابوان **قوله** وابى مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره فى الحاشية
اوله قد راحلك ذا المجاز وقد ارى وكتب على قوله قد ارى قضا وقال ذا المجاز اسم سوق ومعنى
ارى اظن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول **قوله** مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب بمجرد
الاحتمال **قوله** ونقول المراة الخ قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال
يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح
لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح حمل صيغة نقول للغايبة فاندفع

الاعتراض بلا تكلف قوله قبيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان
وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس
فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه اهنا حتى يستدل به على تحريك عينه
ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين
لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الدليل هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات والاخير
بها وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولان صيغة الجمع
هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين مقبلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم
عن العين لان لامه لما حذفت نسيا منسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن
على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في
في من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء هي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث
التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قوله وجاء
حم الح لم يبلغ في الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وجب
فيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء قوله وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول
فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما
الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة فيحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور
ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا بدل اذ اجمع ذو على انه مفتوح
العين لما تر قوله لانه وضع وصلة الح قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو ناضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان
جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصل بهما وان كان بعد التوصل
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها
وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف
الموصوف والمضاف اليه ضمير اوعلم لم يحسن قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم
صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين واصلى على نبيه محمد واله وذويه فذلك
قيل من دعاء الماثور قوله وكانه خص المضمر الح يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته
الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما المعدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا مع فاتة
وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن اريد به الذوينا قوله والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل
قال قدس سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى
لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا

بالقياس



بالقياس الى غيره فقولنا ان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتاخر
مطلقا وفيه ارتكاب عموم المجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على
المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد بالسبق والتاخر
بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه فلا يرد النقض بقراءت جزاء
لان اعرابهما واحد مع انهما متغايران بحسب القصد ظهر في موضعين قوله من جهة اي المقتضي
للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا
قوله ناشي من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء
المنسوب الى الاحدان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية
غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد العينة
في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل الح وكذا لفظة التوابع لان
التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع قوله النعت
قدمه لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما يجيء قوله يدل على معنى في متبوعه اي حالة ثابتة في متبوعه
سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة
حاصلة ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئته غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة
لحصول المعنى في متبوعه وفرعوه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال الا انها
مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحمل
التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال
داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشاء التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج
التوكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان جاءني زيد صديقك والعطف جاءني زيد
وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك كما تخرج تلك
الامور تخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قوله وفايدته ليس من وظيفة النحو قوله وقد
يكون للمدح والثناء وقد يكون للتعميم نحو ان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير
وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة
ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما
ان الموكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة يكشف عن تمام الماهية
ولم يذكرها الحاقا لها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطول والعرض والعميق نعت وليس كاشفا
والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من الامور الثلثة صالح لان يكون كاشفا لانه مساو للجسم عند
جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع معا لان المجموع معرف على

انّ هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان المجموع نعت
واحد الا انّ اعرابه اجري على اجزائه كما في قرات القران جزا جزا والبيت سقف وجدار قوله
ولما كان غالب مواد الصفة الخ حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم
يستضعف بزيد اسد حالا وفي الفرق نظر قوله ردّه بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رادا لان
كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره
بالواو لانّ بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها
دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى
المشتق وذلك لانّ او يقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا
يعمّ الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء
على انّ اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية
استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال بمدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه
قوله لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست
صفة للوضع قوله فانّ التميمي الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله نحو مررت برجل
اي رجل اي هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد حتى تكون للجنس
معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل الى انه
يجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال وحق الرجل اي كان ما سواك هزلا وجد الرجل اي كان
ما سواك قوله بهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل
قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان
يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له ساير المبهمات كما يوصف بها اسماء
الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلنا لتجريد الموصوف
في مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولم يقع صفات اذ قولك
مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير
الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الارض
والسماء ولما قولك بهذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قوله وبين بهذا قال الشيخ
الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواقع فلا يقع صفة قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد
بدلالته هذا المعنى قوله لا المعرفة الا المعرف باللام لا يشار بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي قوله التميمي
في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات

وهم

والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا
مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه
بان الجملة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه او ابوه زيد
في تاويل كاين ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى الخ قد سوّى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة
والمشهور ان المفرد اصل ولعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما يكون في تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط اي بمذق تقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت
مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي ان لم يكن
كالنفس الموصوف لا المتعلق وفي الملازمة مناقشة بجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر
المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقه المتعلق
اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط الى ماله تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها بمنزلة حالة
باعتبار نفسه في حصول الفايدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى
مع عدم استقلاله بقيامه به قوله والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده والجمهور
على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
قوله والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كقوله
النطفة في الامشاج فانها مركبة من اشيا كل واحد منها مشيج قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول وثلثة
منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام
رجل حسن وجهه بالنصب او الجر مرجوح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه
من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تحملا وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب
كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا تحملا قوله لانه بمنزلة يقصدون لكن ضعف قاعدون علما انه اقل
من ضعف يقصدون علما انه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة
فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغايب اجاز الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل
على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى
الوصفية كرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به الوصفية
والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف

فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص ومساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به
فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا ومنهم
من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق
وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم كالحيوان الناطق وحيوان
ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فانه لا يصح بناء
قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ على ذلك الا ان يعتبر الاستخدام بان يكون ثم اشارة الى
الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه
تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
قوله لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله
ان اعرفها المضمرات الخ قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة الوضع وانما كان العلم اعرف من اسماء الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان
مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم
الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام تعرف بالقلب دون العين
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولهذا يوصف المضاف الى
المضمر ولا يوصف المضمر الا بذا اي ذي اللام الاخيرة الموصول قوله بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض
بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ولا يخفى ان ذات المثال لو لم يعين ليس فيه كثير فايدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعرف عند جمهور
النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما فيه اداة اللام نحو الذي واخواته دون
ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى استدراك
قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه والشارحون قرروه
بذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام
صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغي ان يدعى ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو
دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور قوله
بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا الاسم

يكتب

العطف

بالتابع



التابع به لاماله حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمي ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق
واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته الخ في صدقه على مثل البيت سقف وجدران
خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير
اي جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام
الذي فيه زيد قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه
بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع عليه غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه
قوله واجيب بان المراد الخ فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب
الواقع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به مثل هند نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت
البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك
الاقسام ليس بتوطئة فيدخل البدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد
يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل
النسبة المدركة على نهج واحد من اتحاد الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان
اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما في اصل
النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف
باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه على نهج واحد وهو التردد وبعدم
اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره الخ يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف
واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن
ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب قوله بتوسط بينه نفع فكان فيه
تجريدا قوله فاذا عطف اي اذا اريد العطف قوله اكد لا لاعادة الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد
اخف من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي
امراة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف الكوفيين
لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الواجب استحسانا قلنا يابى عنه ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما
قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلبس انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التلبس نحو غلامك وغلام زيد جاءت تريد غلاما واحدا لم يجز

الاظهر

الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الى التعدد
فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن
استيناف معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب
بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في الحروف يعني انه ليس باقل من الحروف الزائدة قوله
مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها
تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر
والتقدير وبالابوين وبالارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله
الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود
في الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي
والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة قوله
وقوي الظاهر ليقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة في نفسه تامل لان العامل دخل فيه
نعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله
او محمول عليه الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ
الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصفة كانت نكرات
قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد ليكون من باب
العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله فتعين الرفع على ان يكون الخ يحتمل
ان يكون مبتدا وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية
على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه قوله او يكون معناها السببية
مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية
افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا وبغير ذلك
جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول
الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما
الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان يقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول لذا
جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائز الخ
كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز

مناف

مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز
وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر
متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة
في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل
الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان تقول ان المراد من قوله ولذا عطف اي واذا اريد العطف
وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها
فلا فائدة في التعليق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين
ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا
في الدار وعمرو في الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان
مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فانهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
وتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو
زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المخبر به
في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار
على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف
اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم
من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة
متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابط قوله وعدم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة
التاكيد بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب
العطف على معمولي عامل واحد قوله التاكيد جاء بالهمزة وبالواو اعقب به العطف لان ثم والفاء
قد تزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او في الشمول كقولك شانك
في العلو اي باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة
تميز عن الذات المذكورة او المقدرة فكانه اراد انه تميز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان
الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي حاله المفهوم منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهوم
من جاء القوم كلهم لانه اشير بالقول الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه
منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الرفع يكون بتكرير اللفظ لا بالتكرير المعنوي

فانه غير نافع لا قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى
قوله بذكر كل واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل ثم يضيفوا الا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان
ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها
باعتبار نسبة الفعل اضافوا الا الالفاظ الدالة عليها الا لفظة جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة
مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء
وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا
واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء
القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من ثلاثة فما فوقها تقول جاءني القوم
ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد وقبل ذكر التاكيد والا
لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني القوم ثلث قوله اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون
تقريره مقصود الشانيهما قوله وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد
مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع
لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المصنف في اخراج
الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع
لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر
نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول النفخة واجاب بان
الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول
اعم فان اجمعون في قوله جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم
مجتمعين في المجئ بمعنى انهم لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد
الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قوله ليست
بالوضع فعلم مما ذكره الشارح ان المراد بالتقرير في قوله تقرير امر المتبوع التوضيح والوصف ليس داخلا فيه

لما ذكرنا



لما ذكرنا من ان الوصف ما يدل على معنى في متبوعه قوله وهو لفظي ومعنوي لا يجوزان يؤكد النكرة
بالتاكيد اللفظي الا اذا كان تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما
الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كيوم
ويوم وشهر قال الشيخ الرضي وذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ الاول او ما به تكرير اللفظ الاول
قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جاز ان
يكون بدلا مع صدق هذا الحد واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وح
يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شئ واحد مقصودا
او غير مقصود بحسب قصدين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة
لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها
بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا
بالوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع واما قول المصنف
واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا بمعنى انها
لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل
بجواز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر بتكرار عامله في السعة
نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان
ان زيدا قائم وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت
وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربتك
اياه وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون
قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ
الاول وثانيهما ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب
لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين
الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى كقولك حسن بسن قسن او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون
ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقه مما ذكره الشارح
قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما
الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والتمام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب

للعام و للعام امتداد

قال الشيخ الرضي اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه اي شئ هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة للتميز عن غيرها اولى من تاكيدها انتهى

نفسها والاول اولى لكراهتهم اجتماع التثنيتين حيث تاكدا اتصالهما لفظا ومعنى قوله باختلاف
الضمير فى كله وكذا فى جميعه قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع فى جمع المؤنث
او ما يجرى مجراه وهو ما سوى الجمع المذكر العاقل خلافا للاندلسى فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا
حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد
قوله لان الكلى ما لم يلحظ افراده مجتمعة لم يجز ان يلحظ افراد الكلى مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد
واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم
على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل الانسان اى مجموعه حيوان
فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسى قوله يصح افتراقها حسا او حكما اى افتراق حسى او افتراق
حكم والظاهر انه لا يكفى الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا ولم يصح حكما ومحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمى قوله مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضى قد يكون لشئ اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اشتريت
العبد كله فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثانى لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل
المقصود فاذا اردت رفع احتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف جاء زيد
كله القياس عليه يقتضى ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف
القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك
غير كل فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش فى تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشرى وحده ذهب
اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس
وتقديم الموصوف اولى والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
اظهر فى افادة معنى الجمع واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع لانه
من قولهم حول كتيع اى تام قوله بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب
قوله دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع قوله بل تكون النسبة اليه
توطئة هذا غير ظاهر فى بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون
مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء فدخل فيه بازيد زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا
ابتداء كما ذكرناه فى بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر منه ان هذا التقرير اظهر
من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا فى اخراج المعطوف
ببل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع
فى كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف
يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد

من تخصيص



من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان فى قوة
قولك ما قام احد غير زيد كان البدل فى الحقيقة غير زيد وهو مقصود بالنسبة بسلب القيام
ح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابو جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس عند
ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثانى وينبغى ان يحمل كلام الشارح على هذا قوله فالاضافة فى الاخيرين
الخ اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة فى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف
الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك
وكذا ان جعل الاضافة فى الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة والنائب منابها
المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام
سيبويه قوله والبيان فرع التبيين فلولا التبيين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثانى هو المقصود
دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد
مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك التنبيه على
المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان قوله
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا
لم تكن بدل الاشتمال فلا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاه لان الملابس مفهوم
معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه
قوله فيدخل فيه الخ اى لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى
المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا للبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر
قوله بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقى او بالنسيان او لسبق اللسان قال
الشيخ الرضى الاخيران لا يوجدان فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع النسيان فى كلام فحقه الاضراب
ببل قوله بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه
او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان البدل نكرة يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه ان كان
نكرة مبدلة من معرفة قوله فالنعت قال الشيخ الرضى ليس ذلك على الاطلاق بل هو فى بدل الكل ثم
نقل عن ابى على انه يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس فى البدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس طوى اى مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجها
لتوصيف بدل الكل واما فى توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانه لا بد فيهما من ضمير
يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او ملابسه فلو كان متصلا كان معرفة ولو كان منفصلا كان موصوفا
به قوله ومظهرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك

والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو توكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد
اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد
ما لا يفيد الاول وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل هنا ان ما ينبغي ان
ينسب اليه الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب لا
قيل ولانه يلزم ان يكون شيء غايبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين
الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما واحد فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه
ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيهما مفقود
فيفيد ما لا يفيد المبدل منه قوله والى على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء بشت ريش العجفاء لاغر
والنقباء سوده شدة قوله اللهم ان كان فجرا اي كذب يقال يمين فاجرة قوله ان جعلناه يعني المصير اي ضمير
فيه يعني الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما
بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه
بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان الشرح ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد
وجهه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر يعني اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب
اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس
لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد في البناء عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد
فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل
لكن بشرط ان لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع
ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة موثرة في البناء
لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب لا يراد بها
معنى شامل لجميع المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا لا نوهما فلا يلزم بناء التثنية
لان تضمنها لواو العطف وهي لا تحقيقي قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا بناء في التعريف ان قيل
في اي شيء يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار فصل الشاكلة
للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمى به الغراب عن صوته لانه ليس كلمة فلا يكون
معربا ولا مبنيا قوله والقابه عبر عن الحركات البنائية بالالقاب دون الانواع بعدم اختلاف
اثارها قوله اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني
من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات
وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان
ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح والكسر حقيقة وقد يكون مع الالف والياء وقد وقع
ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر

عطف البيان



على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنايب باسم المنوب قوله
ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ
والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ والوقف وقفا لتوقف النفس على الجري قوله وبالعكس
يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان
كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه
لان لقب الشيء مختص به فلما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني المخصوصة بها
قوله لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة اذ لان
الاعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع واخويه فرع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني اعم من الحركات
والسكون وكل من الضم واخويه ليس نوعا منه بل اسم لما في اخره من الحركات والسكون قوله حيث قال
بالضم رفعا فقد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وبين ما ليست معه التاء قوله والكنايات الاولى
ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها ليست اسماء
لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها قوله المضمر قدمه
على ساير المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس
وعلة بنائه احتياجه الى الحضور او تقدم ما يكنى عنه قوله ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف
ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه ان اياي في اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا
لمتكلم من حيث انه متكلم بل للمحكي عنه من قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم
تلك المناسبات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق
موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد
قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب
بهما ولذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتغيير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد
عن نفسه بزيد في عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية
وقال وبهذا اخرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة
الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون
للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب يعني لما ليس متكلما
من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا نقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى وتقول
المسمى بزيد زيد ضرب ويقول المسمى بزيد زيد ضربت ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل المخاطب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة الخ
اذا اريد الوضع بطريق الكناية تخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك

التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي
اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة
لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعل من اقسامه ولهذا
اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم تقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف دأبه فان عادته جعل
اللفظ قسيم التقدير كما في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول للقائل ان يقول لا معنى لانه جعل
الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل
ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم الحقيقي
لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال
مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه
ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص
بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول الظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى
حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعل من باب المفهوم من السياق
والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد فكانه مقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث
اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة
خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر بان التنزيل في ليلة القدر التي
هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالمتصل الفا
للتفسير قوله المستقل بنفسه في التلفظ بلسان المخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار
قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان
المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الا ولضربت وضربت قيل الاولى ان يقال
ضربت او اضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء
العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف
الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدا قوله الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم
ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن
فيكون الى ح للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغايب لتجرده عن اللواحق
ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمدون همزته نحو آنا وقد
يسكن نونه في الوصل فعند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت
الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال

بعضهم



بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين وايا عماد
قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق
واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا
على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر
كالكاذبة منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها
للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب
في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما
في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا
منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك
اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج الى تعيين المراد اي قرينة
واذا قلت انت او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك
فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل
ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قوله للمتكلم صفة للمضارع قوله
مطلقا زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في
قوله وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هي الوصف قوله
ولا يجوز المنفصل الا لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام
اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقايم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة
فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل اللام للوقت او للاجل قوله اذ الاتصال
انما يكون بتاخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان
موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل مما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا
وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني باب
علمت او اعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو
ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم
اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون
ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل لا يفيد كونه اهم قوله صفة جرت بمعنى الجري
ان يكون نعتا او حالا او خبرا او صلة قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل اليه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف
ما جرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان

مايحتمل الضمير صفة او فعلا فان اتفقا فيما ذكر وان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان
المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف
في جميع الافعال الا في غايبة المضارع مع المخاطب في غايبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا
ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد
فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس
اولا واما الفعل فقد اتفق كلهم على انه تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان
ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم يكتفوا به فلما كان هذا الضمير لم يوت لمجرد
رفع الالتباس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاوتي لمجرد رفع الالتباس ضمير
لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع الضميران ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال قوله احترازعما اذا تساويا
قال سيبويه اذا كانا غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز
الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح
الاول بانه فاعل في الاصل كضربتنا وفاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان
يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار الشياعة
في اللفظ قوله فيلزم انفصاله لتعذر الخ ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه
متعلقا بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير موضعها واستحار المبرد مذهب النحاة قوله فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال
والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد بسبب ان لا ينقص في التعلق بما هو اشرف منه
وصيرورته من جملته بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل
من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رايحة المبتدا والخبر
وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل ان انفصال خبر المبتدا باعتبار
ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة
ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قايما في معنى
زيد قايم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا
بلولا والوجوه الثلثة يقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل
وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الخ من اوله الى اخره فيشمل
ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قوله وعسيت الخ انما لم يقل لولا انت وعسيت
الى اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر
لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه

رحمه



يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها
قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زايدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ولكن
تغييرا اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان
معناهما الاطماع والاستحقاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة
والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قوله نون الوقاية وتسمى ايضا نون
العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط تحافظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم
اذ لم يعهد غيره قوله لتقي اي ليحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء
الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء
كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن ذلك الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد
الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في عساي حملها على لعل قوله ولذا سميت
نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا من باب
رجل سوء قوله عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او نونا التوكيد او لم يكن معه احدهما
وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية
عام في ان لا معنى لهما قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف
الكلمة المستقلة قوله وانت خطاب عام قوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان الخ هذا
التغيير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها
عام يشمل ليت ولعل ولدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية
كما ينساق اليه الفهم وتخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول في لدن انه
تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا
ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لنون الاعراب او انها لطرد الباب
قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال
في لدنا بالضم لدنك وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال
المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر
في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف
المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس
في لدن الا اجتماع النونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين
الا حرفا واحدا قوله ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قوله ويتوسط بين المبتداء

نون الوقاية

ضمير العماد

والخبر الظاهر ان يقال ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد
لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت
عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه
بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا ما شملا
الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا
الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو في الغالب معتبر ولهذا
بنى الفقها على ذلك مسايل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغايب
فنظيره رايت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوع انما
اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع ليناسب
الطرفين اعني المبتدا والخبر قوله مطابق للمبتدا لتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير
في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه
مقام مضاف غايب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى
لا يسقط عن خبريته قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون
قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل
لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية يقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما كان ليفصل
لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قوله نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون
الخبر معرفة ان قيل ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدا والخبر اذا كانا نكرتين
قلت وانما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القايم في معنى زيد
في نفسه القايم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي
ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيدا كقوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم
تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب انه تاكيد الضمير المستكن
في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس في ذلك بالحقيقة احتمالا اخر لانه ح مبتدا عند المحققين
قوله ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لا لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعله مبتدا
وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل التوكيد قوله ويتقدم
قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيد قوله ضمير غايب لان المراد به الشان والقصة
وهو مفرد غايب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها له
كما ذكرنا



كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معنى
لا وصف لقوله ضمير غايب نعم قوله يفسره وصف له قوله بان كان مبتدا او بان كان عامله حرفا
والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه
على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف
وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في قوله عليه السلام من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
ضمير الشان لم يجئ الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة
لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ والدليل على ان نواسخ المبتدا
لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية
البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلنا في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المعتبر
بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع موضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين
المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغايب لا يرد
ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة
وقد اضيفت الى الاشارة بل الذلك المركب الاضافي بمعنى اصطلاحي كما اشار اليه ريد بيانه
بالاشارة المعلومة لكل احد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريف الشيء بنفسه كما توهم لان الماخوذ
في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز بتنزيله
منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه قوله وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي
لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف الخبر اي وهي خمسة
والجملة التي بعده مبنية والاولى ان يقال اي وهي فيما يذكر تارة بان ذا بتقدير معطوف اي ذا واخواته
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف
وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العايد اي وهي ذا منها للمذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره محذوف والجملة خبر المبتدا اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف
مع ان رد الكلام ليس على نسق واحد ثم قال قوله للمثناه ذان من باب حذف الموصول اي الذي للمثناه
ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان
قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك

ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفعل الخ فيه ان قوله ذا جزء للخبر على الحقيقة
فان نظيره البيت سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم الخ
يمكن ان يقال قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال
قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان
ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث
نحو تضربين قوله بقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون بدلة من تاء التانيث في الوقف
قوله بوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغات الخ لم يرد التثنية
المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء
لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا
ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء اسم
الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته
كثير نحو ها انا ذا وها انتم وها أولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه
ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير
مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك اينت دنى ترجمة ذلك آنت قوله وهي الحروف فانه
يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعنى خمسة قوله اى حروف الخطاب
اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف
للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا
ويشار اليه بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت
الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا
يخاطب في اثناء كلام واحد الا في مراد مخصوص فلما اوتيت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان
موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط واذا اردت التنصيص
على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله ولما راى المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال
كل كلام في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال
فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قوله وتلك لما كانت المخالفة بين ذا واخواته في البعيد
اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك وليس فيما ذكر زيادة الا في ذلك قوله
بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا بالتشديد ايضا
للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قوله خاصة اى خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل
في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق ايح وذلك باستعارة
المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام مواضعها قوله اى اسم الخ اى حال الخ اسم

اثنان في كلام واحد الا في مراد مخصوص

اسم الموصول

لا يتم

٧٩

لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله اولا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
قال وذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء التام
على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة
فلهذا انحرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوى كذا نسب
الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي
قيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا
او قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال
ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوى
نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مع القوم في اللفظ
لانهم اخذوا الصفة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا لا يقال جاز ان يكون لاخراج
الموصول الحرفي وهو موصول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عايد لانا نقول هو خارج عن
التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المؤول بالمصدر المنضم اليه الجملة
كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول يمكن الخ لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا
لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان التعريف العالم بما له العلم جائز
اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء
في العالم هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار
مبداه فتعريف العالم بما له العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية
ليس تعريفا له والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا
المعنى ليس ماخوذا في الصلة العرفية ولا يدل بهيئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي
حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة جملة الخ فيه تامل قوله وصلته اى
صلة ما لا يتم جزءا الخ جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه الى الموصول قوله جملة خبرية
انما كان ذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهي جملة خبرية قوله او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لام حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع

الخارج عن التعريف قبل ذكرت لا الحرف

[illegible]

الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة يعنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضى وايضا لايكون صلته صلة لانه لايقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لايكون الا جملة قوله وهى اى الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قوله الذى اصله لذى عند البصريين زيدت اللام عليه بحسب اللفظ حتى لايتوهم ان الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة لايكون صفة للمعرفة ولما دخل وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان تكون صفة بخلاف ساير الموصولات قوله والتى تقلب الذال تاء قوله واللذان واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء فى المفرد قوله والذين كالذين لجمع الذكر من اولى العلم واللذون كالاتى فى الرفع هذيلية وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا قوله وای ضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذى وفرعيه وكذا فى قوله بمعنى التى قوله المنسوبة الى بنى طي قلبت فى النسبة احد اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياآت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زايدة كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض اى من الذى فان ذا زايدة اذ بعده موصول قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها قال الشيخ الرضى لايجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لايكون بعد الا لان الموصول لايدل على ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا يحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اى به و يتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى ومماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او بزيد الذى مررت ثم ذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه وهو مذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لايكون خبره جملة ولا ظرفا وان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن فى صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه فى معنى معبود اى الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد عرفت غير مرة ان الحذف لايجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف فى صورة اجتماع الضميرين وكون العايد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك

لامعنى



لامعنى لتقييد العايد بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الطلاقة لايصح حذفه بخلاف المفعول فانه على الطلاقة يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام فى حذف العايد من حيث انه عايد ويجرى هذان الجوابان فى المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم وتجربة التمرين التمكين والتدريب وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لايخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ويعرف ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لايخبر عنها لانهما لايقعان مضمرين قوله لان الذى يخبر عنها اى الذى واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد وانما اعتبر هذا الحكم بالقياس الى زيد دون الذى مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول قوله اى اوقعت كلمة الذى اولا لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته الصدر قوله وجعلت اولا لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف الذى كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شىء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدا فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه قوله واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخر قوله فى الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام قوله فى ضمير الشان لو قال فى ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا ورب رجلا لكان اعم فائدة قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قايم فى زيد قايم فانما يجوز اذا لم تعمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قوله فى الضمير المستحق لغيرها اى الذى استحقه غيرها قوله وما الاسمية قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعله بابا براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام للموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسمية واما اقسام الحرفية فيجىء فى بحثه قوله فانها ايضا كافة اى مثلا قوله واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار وتحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا اشتغل قوله نحو ربما تكره النفوس من الامر ماله فرجة كحل العقال قيل جاز ان تكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة تختار كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون

من للتبعيض متعلقة بنكرة كما اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة
معنى تمييز و تبعيض و جملة قوله لقرحة صفة للام لان اللام فيه للعهد الذهنى قوله وتامة غير محتاج
الى صلة او صفة قوله وصفة اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف فقال بعضهم
اسم وفايدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها
ولامها اي ولام عظيم لا يعرف من عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من
لا تجئ تامة ولا صفة الا عند ابى على فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا
زايدة نحو قوله والاكرمون من عددا اى لاكرمون عددا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا
معدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوهها الذى العلم ولا يفرد لما لا يعلم و يقع على ما لم يعلم
تغليبا و منه قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه و منهم من يمشى على اربع وذلك لانه تعالى قال و منهم
والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلما فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى على بطنه
ومن يمشى على اربع وما فى الغالب لما لا يعلم وجاء فى العالم قليلا و يستعمل فى الغالب فى صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سوال عن صفته والجواب عالم مثلا و يستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول ماهيته
وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشئ ماهية وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية
او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كالكلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز
ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه
اجاب موسى ببيان الوصف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات
وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوف نحو ايها الرجل قال الشيخ الرضى لا اعرف كونها معرفة
موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيل
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا بلدن فانه يضاف
الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين
المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة
اذ الاضافة الى الجملة فى الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم المقطوع
عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم فى اى الاضافة لان وضعها لبعض بعضا من كل فاذا
حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف كما فى النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه قوله الا انها
حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى معها وان كانت اسمية وحذف صدرها
اعنى المبتدا بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم
واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا لاسماعا قوله فيمن قرا بالضم دون الفتح وليس فى قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية

فان

والاكرمون من عددا
اى الاكثرون



فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد
والجملة صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول اكلت من كل الطعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على من كل
شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اى الذين هم اشد
وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة
قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد تقرر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى حذف
صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها
عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد تقرر ان نوع الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة
وحذف صدر صلتها يبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اى مضافا
عند حذف صدر صلتها سماعي قوله وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضى ذا لا تجئ موصولة ولا زايدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاول فيما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذى اي الذى هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل
فيمن ذا الذى ان تكون زايدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ها التنبيه يدخل
على اسم الاشارة قوله احدهما ما الذى الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فيما ذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب
ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون مبتدا و ذا زايدة والفعل خبر لما تقدم
العايد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مؤداهما واحد
يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضى ان ذا موصولة او زايدة قوله ومع جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا
فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض ماذا عليهم
وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زايدة قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
او الماضى قيل كان هذه يحتمل ان تكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزايدة ولما كانت اسماء الافعال
بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها
تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول
انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء افعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم
الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل البواقى عليها لطرد الباب وقيل
انه مبتدا والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتدا وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه
مسندا لا ينافى معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يناف الابتدا لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان
ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدا ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال لجواز ان يكون
لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول

اسماء الافعال

ان القسم الثاني من المبتدا يخل بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقايم زيد في قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدا
مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق
لم يكن على صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال
ما قاله الشيخ الرضي وهو انما بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء
بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور
قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي رفق
رفقا وان كان صغيرا قليلا ويحتمل ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق
عنك الى مفعول به مصدرا او اسم فعل يتضمن الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثالا لما هو بمعنى الامر
وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم
وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي
فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه
بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده فكان القياس على تقدير ان اصله هيهية كزلزلة
ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر تنبيها على التحاقها بالافعال فكان تاء هاتا قال
وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء
مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهي
تنوين التمكن عند بعضهم جرده عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بعده كما ان حذفه دليل
على الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان الحقيقة
كان معرفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير
هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله ان العربي القح قال قدس سره في الحاشية
القح الخالص قوله بحسب الوضع وان كان طاريا قوله مثل الضارب امس لو قال بدل امس في الماضي
لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق
من تقدير الكاين قوله اي قياسي اي ذو قياس قوله على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي
بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة
وهي لعبة الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية

لا تغير

٢٦٢

لا تغير فلو كان صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير
قوله مبني قوله معرفة اي علم جنس كسحاب وقوله كفجار صفة اخرى لمصدرا ويجوز ان يكون خبر مبتداء
محذوف اي هو كالفجار والجملة معترضة قوله قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عنده انه لا يجوز
عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة قوله صفة لمؤنث لم يجئ
في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير
لازمة وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك جعاد للمنية
وهو في الاصل لكل ما يجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على
وصفيتها نحو قطاط اي قاطع كاف فيه قوله واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء
سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفاسقية والفجور لا يدل الا على كون فجار وفساق
معدولين عنهما لجواز ان يكونا مترادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودها مبنيين
كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف
فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال الامر زنة ومبالغة
اذ في الكل مبالغة قوله علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال
كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين
على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر
للاخر كما في باب التنازع قوله لمشابهته لفعال بمعنى الامر فيه ما ذكر في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما
فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي
وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوه على المنقول لانه اكثر من غيره قوله ووجه الاكثرين الى اخره
وان وجه البناء في ذي الراء فصلا للامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا يحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر هذا اخر ما وجدناه من حاشية مولانا عبد الغفور
رحمه الله تعالى على شرح كافية ابن الحاجب للعلامة الجامي والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا
حمدا طيبا طاهرا ملاء السموات والارض وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه
وسلم صلاة وسلاما دايمين الى يوم الجزاء والعرض وكان الفراغ من كتابتها
يوم الجمعة المبارك سادس عشر من شهر ذي القعدة من شهور
تسع واربعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها
الف الف صلاة والف الف تحية كتبها لنفسه
ولمن شاء الله من بعده محمد بن عوض
عامله الله بمحض فضله واحسانه امين